سلطات الهند البريطانية والتيارات السياسية
فى البحر الأحمر

١٨٢٧م / ١٢٤٣هـ - ١٨٧٢م / ١٢٨٩هـ

للدكتور
عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم
أستاذ التاريخ المساعد
فى مركز البحوث

تشكل هذه الفترة من تاريخ البحر الأحمر أهمية قصوى فى تاريخ الهند البريطانية حيث شهدت ظهور عصر البحار، كما شهدت بداية مد كوابل البرق بين بريطانيا والهند عبر البحر الأحمر. وعاصرت هذه الفترة الثورة الهندية فى ١٨٥٨م وسلخ زنجبار عن مسقط بعد هذا بنحو ثلاث سنين والغاء الاسطول الهندى فى ١٨٦٣م/١٢٨٠هـ. كما شهدت هذه الفترة ـ فوق هذا وذاك ـ افتتاح قناة السويس وما استحدثه ذلك من اطماع الدول الأوربية فى الوصول بتجارتها ونفوذها ومطامحها إلى البحار الهندية.

الملاحة البخارية :

كان ظهور عصر البخار ثورة بحق أدت الى قلب الكثير من موازين التقنيات السائدة فى الملاحة. سجلت المراكب البخارية أول نجاح لها كوسيلة للنقل مع بداية القرن التاسع عشر. وقد شهد عام ١٨٠٧م/١٢٢١هـ قيام أول باخرة بخارية من نيويورك الى البانى Albani على نهر هدسون فى الولايات المتحدة الامريكية[١]. أما فى بريطانيا فقد تمكنت منذ عام ١٨١٥م/١٢٣٠هـ الملاحة البخارية من القنوات والانهار[٢]، وفى ١٨١٩م/١٢٣٤هـ عبرت بعض المراكب البخارية المحيط الاطلسى وكانت تستخدم البخار فى بعض مراحل من رحلتها[٣].

أما فى الهند فقد طالبت الرئاسات المختلفة منذ عام ١٨٢٣م/١٢٣٨هـ بادخال البخار فى دروب الملاحة التى تربطهم ببريطانيا، واقترحوا للملاحة البخارية طريقين: أولها الطريق المعتاد حول رأس الرجاء الصالح إلى البحار الهندية، والثانى طريق عبر البحر المتوسط ينتهى الى الاسكندرية، يقابله طريق ملاحة بخارى آخر من السويس الى الهند شرقا.

---

(١) محمد سيد نصر، جغرافية النقل، ط٣ (القاهرة، ١٩٥٩) ص ٥٦.

(2) Hokins, H.L., British Routes to India (London, 1928) p.87.

(٣) محمد سيد نصر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

وضع جيمس هنرى جونستون Jhonston فى ١٨٢٢م/١٢٣٧هـ أول مشروع محدد للملاحة البخارية فى مسالك الهند: قضى المشروع أن تصل البخاريات من السواحل البريطانية حتى المصرية ثم يسلك المسافرون بعد ذلك طريقا بريا الى البحر الأحمر يلتقون بالبخاريات الآتية من الهند. جهد جونستون فى تكوين شركة مساهمة للملاحة البخارية جمع بعض رأسمالها فى انجلترا وسافر للهند كى يجمع البعض الآخر. وفشل مشروع جونستون لعدم تمكنه من جمع المال اللازم إذ لم يكن الأقبال على مشروعه كبيرا حيث خشى أصحاب الرساميل من أن يحول اضطراب الامور السياسية فى مصر دون نقل السلع من السويس الى الاسكندرية وبالعكس، كما لم تكن ثقة الدوائر المالية فى السفن البخارية قد توثقت بعد، فقد أخافهم الرأى السائد وقتها من أن السفن البخارية لن تصلح للابحار فى البحر الاحمر ضد الرياح الموسمية السائدة فى أشهر الصيف[٤] وقد برهنت الاحداث الماضية لهم عن صدق هذا الامر، وذلك حين حصل جيمس بروس فى ١٧٧٣م/١١٩٧هـ فى عصر ماقبل البخار على اذن للبريطانيين للاتجار مع السويس. وسافر بروس فى رفقة بعض موظفى شركة الهند الشرقية عن طريق البحر الاحمر لاستكشافه. قررت هذه البعثة أن البحر الاحمر لايصلح للابحار لفترة تمتد الى تسعة شهور فى السنة،وأن تياراته خطرة، وأن دروب الملاحة فيه غير مرسومة ولا معلومة. ولهذا فشل هذا المشروع. وقامت هيئة الهند(India Board) مرة أخرى فى ١٧٨٥م/١١٩٩هـ ببعث مشروع الملاحة فى البحر الاحمر من جديد وفشلت هذه المرة أيضا وانتهى المشروع لعدم توفر الامن فى الصحراء المصرية من القصير الى القاهرة، ولعدم رغبة العثمانيين تمكين الاوربيين من الملاحة فى البحر الاحمر المؤدى الى المدينتين المقدستين.[٥]

تكونت فى ١٨٢٣م/١٢٣٨هـ هيئة اطلقت على نفسها لجنة الطاقة البخارية Steam Committe لتبعث الحياة مرة أخرى فى مشروع جونستون ولاعادة بحث الامور

(4) Hoskins, H.L., op.cit, p. 89.

(5) Searight, Sarah. The British in the Middle East (London, 1969). p.p. 117-118.

التقنية والسياسية المتعلقة به. وانبثق من لجنة البخار ماعرف بجمعية تشجيع الملاحة البخارية بين بريطانيا العظمى والهند.

وشجعت سلطات الهند برئاسة المركيز ولسلى اتجاه الجمعية وعضده أمهرست من بعده. كتب امهرست فى مايو ١٨٢٣م بأن مجلسه تدارس أمر فتح طريق بخارى بين انجلترا والهند ويؤكد المجلس لهيئة المدراء أن الصعوبات التى تواجه هذا العمل فى «خليج مصر» ليست أكبر من الصعوبات التى تواجهه فى أماكن أخرى. وأوصى حاكم كلكتا بالتصديق بوضع سفينتين فى البحر المتوسط ومثلهما فى البحر الاحمر حتى يتسنى اتصال شهرى بين لندن وكلكتا. ولم توافق هيئة المدراء على المشروع.(٦)

حاول طوماس واجهورن Waghorn وهو من العاملين فى الهند تكوين شركة ابحار بخارية. وفد واجهورن الى لندن من كلكتا فى فبراير ١٢٤٢/١٨٢٧هـ يحمل خطابا من رئاسة كلكتا الى هيئة مديرى الشركة فى لندن يطالبهم بدعمه. واستطاع واجهورن، بعد لأى، اقناع هيئة مديرى شركة الهند الشرقية بمده بالمال اللازم لشراء المحركات(الماكينات) للسفن التى سيبنيها من حر ماله. ورجع واجهورن الى البنغال عبر الطريق المصرى. وصل واجهورن الى الاسكندرية ثم ركب فرع رشيد الى القاهرة ومنها بالجمال لثلاث ليال حتى بلغ السويس حيث داهمه فيها مرض أقعده لبعض الوقت. وبلغ واجهورن كلكتا بعد قيامه من لندن فى مدى أربعين يوما فقط، وكان حريصا على اظهار هذه الحقيقة التى برهنها عمليا. ووجد واجهورن فى البنغال مساعده من مال البخار(Steam Fund) ثم رجع الى لندن لاستكمال مشروعه. وقام واجهورن فى انجلترا ببناء بضع سفن صغيرة بهدف نقل البريد والسلع الخفيفة عبر هذا الطريق، ووضع واجهورن أجورا عالية تتناسب مع خطورة الطريق رفضها البرلمان الانجليزى، وتراجع واجهورن إلى الهند بعد فشل مشروعه.(٨)

---

(6) Hoskins, H.L., op. cit, p. 91

(7) Searight, Sarah , op. cit, p. 118.

(8) Hoskins, H.L., op. cit, p.100

أراد مالكولم حاكم بومباى أن يفاضل بين طريقى الخليج العـربى والبحر الاحمر فبعـــث فى ١٨٢٩/١٢٤٥هـ بمساحين الى سواحل الجزيـــرة العربيـــة وجاء فى بعض تقاريرها[٩] بأن طريق الخليج العربى صالح للملاحة دون مخاطرة فى كل أشهر السنة تقريبا، وهو المفضل على طريق البحر الاحمر حتى فى أسوأ أحوال الخليج الجوية.

تابع مالكولم استطلاعاته فى استكشاف طريق البحر الاحمر فأرسل فى ٢١ مارس ١٨٣٠/١٢٤٥هـ السفينة البخارية«هج لندسى» وهى إحدى السفن التى بنيت من خشب التيك الهندى[١٠]م وجعلت عليها محركات بخارية مستوردة من انجلترا،الى السويس. تمكنت هج لندسى من أن تبلغ عدن فى أحد عشر يوما، ومن ثم دلفت الى البحر الاحمر وتوقفت فى ميناء جدة، ثم بلغت القصير. وكانت أهم مشكلة واجهت هج لندسى هى مشكلة التزود بالفحم، وسيصبح لهذه المشكلة عقابيل سياسية.

أوصى واجهورن الذى وصل الى الهند فى اليوم التالى لتحرك هج لندسى أن تشاد محطات للفحم فى مخا وعدن والسويس، وأن ينقل الفحم الى السويس على ظهور الجمال من الاسكندرية، وأن يصل الفحم الى عدن عن طريق رأس الرجاء الصالح.[١١]

وبالرغم من أن هج لندسى لم تظفر برحلة مقابلة من الاسكندرية؛ وبالرغم من أنها رجعت بالقليل جدا من البريد والمسافرين،الا انها فتحت طريقا جديدا بدأ يعمل فى غير انتظام،[١٢] وأدخلت البحر الأحمر فى تفكير الادارة الهندية وقناصل بريطانيا فى المنطقة! بصفة خاصة.

---

(9) (10)Persia and the Persian Gulf, vol 46., Remarks on Navigation, Bagdad, 17 June 1830.

(10) Low. C.R., History of the Indian Navy 1613-1663, vol I., (London., 1877) p.250.

(11) Searight, Sarah, Op.cit p.127.

(12) Dodwell, H.H., The Founder of Modern Egypt, A study of Mohammad Ali (Cambridge, 1937)p.p 134-135.

كتب فارن FARREN القنصل العام لبريطانيا فى سوريا، الذى كان من المتحمسين لاستغلال طريق شرقى البحر المتوسط فى اتجاه الخليج العربى الى شارلس جرانت حاكم بومباى خطابا فى يناير ١٨٣١م/١٢٤٦هـ يشجب فيه استعمال طريق البحر الاحمر «فالمناطق على ساحليه غير متحضرة بالاضافة الى أنها جرداء غير قابلة للاستقرار والاستثمار». [١٣] بينما حبذ كامبل القائم بأعمال البعثة البريطانية فى فارس طريق الخليج العربى على طريق البحر الاحمر حيث كان يرى ضرورة اقامة اتصال مباشر مع العرب القاطنين فى تلك المناطق «حيث يمكن لنا أن نرسى هناك دعائم نفوذ سياسى يكون له مردود فى مستقبل الايام نعارض به كل نوايا روسيا ونسد دروب بغداد دونها» [١٤]

كوابل البرق ونتائج الثورة الهندية على البحر الاحمر:

بدأت الخدمة البرقية فى الهند منذ عام ١٨٣٩م/١٢٥٥هـ حين وضع سلك على ضفتى نهر هوجنى ليربط برقيا بين شطرى كلكتا. وتقدمت فكرة الربط بالاسلاك عبر المسطحات المائية فى العشرين سنة التالية لهذا. أما فى أوربا فقد أمكن منذ عام ١٨٥١م/١٢٦٧هـ الربط بسلك ممتد من الكابلات بين ساحلى بريطانيا وفرنسا عبر القنال الانجليزى وقد احتفل [١٥] بافتتاح هذا الخط رسميا فى ١ نوفمبر ١٨٥٢م/١٢٦٩هـ.

وضعت بعد حرب القرم مباشرة الكابلات الغاطسة فى البحر المتوسط فربطت بين كورسيكا وساردينيا ومالطا وكورفو عن طريق مارسيليا، وأصبح هذا الخط نواة لما عرف بالتلغراف الاوربى. أما الهند فقد سارت الامور بها بسرعه فائقه اذ لم يحل عام ١٨٥٦م/١٢٧٢هـ حتى أصبحت خطوط البرق تغطى ٤٥٠٠ ميلا. وزادت الحرب الهندية الفارسية التى وقعت فى هذه السنة فى النظر فى امكانية اقامة خط برقى مباشر يربط بين كلكتا ولندن. وساد الرأى بامكانية الوصل بين المدينتين بسلك واحد يعمل عن طريق الشحنات الكهربية المتقطعة. [١٦]

---

(13) Kelly, J.B, Britain and the Persian Gulf (1795-1880) - Oxford, 1975) p.162

(14) (I.O)Persia and the Persian Gulf, vol 46. Campbell to committee, 22Dec. 1831.

(15) Hoskins, H. L. op. cit p. 373.

(16) Ibid p.p. 374-375.

قامت فى الهند فى ١٨٥٧ ـ١٨٥٨م/١٢٧٤ ـ ١٢٧٥هـ ثورة كادت تعصف بريح البريطانيين فى الهند. وأكدت هذه الثورة لرئاسات الهند ولبريطانيا ضرورة تطوير شبكة البرق فى الهند وربطها بسرعة مع شبكة الخطوط الاوربية المتزايدة المتسعة.[١٧] كان رأى الانكليز فى الهند ولندن قبل نشوب الثورة الهندية أن يفيدوا مما يعتزمه الاتراك من ربط القسطنطينية برقيا بالموصل وبغداد والبصرة. وأجبرت الثورة الهندية حكام الهند هنا وهناك للتفكير فى خط هندو بريطانى خالص لاسبيل لقوة أخرى عليه فاتجه تفكيرهم الى البحر الاحمر. ولهذا تقرر الربط بين مالطا المرتبطة سلفا بالخط الاوربى وبين الاسكندرية، ونشأت بعض الصعوبات التى تداركها الانكليز بتعديل مسار الخط ليربط بين مالطا وطرابلس فبنغازى فالاسكندرية. وكانت تكاليف اقامة هذا الخط حتى فى هذه المناطق البعيدة عن الهند تتقاسمها[١٨] خزانة الهند وبريطانيا بنسبة ٢:٣. وبدأت اقامة«كوابل» بحرية تخترق البحر الاحمر ثم تصل الى جزر كوريا موريا وتتجه بعد ذلك الى كراتشى وفشل الموضوع تماما لما اعترضته من صعوبات تقنية وبدأ التفكير فى تشغيل كابلات برية عبر آسيا التركية الى الخليج العربى.[١٩] وبرغم فشل المشروع البرقى الا أن البحر الاحمر شهد فى هذه الفترة نفوذا هنديا.

ولاشك فى أن البخار والبرق أديا فى هذه الفترة إلى نوع من اهتمام الشركات الهندوبريطانية العاملة بالتجارة، وأثارا فى الرأى العام البريطانى والهندى اهتماما مكثفا بالبحر الاحمر.

يرتبط بكل هذا بنتائج الثورة فى الهند وإعلان الملكة البريطانية فى ١ نوفمبر ١٨٥٨م/١٢٧٥هـ ضم ممتلكات الشركة إلى التاج، وإلغاء الامبراطورية المغولية فى دلهى، ونهاية آخر مظاهر السيادة غير البريطانية فى الهند، ثم الغاء الأسطول الهندى فى ٣٠ أبريل ١٨٦٣م/١٢٧٩هـ وإحالة سفنه الكبيرة الى الأسطول الملكى[٢٠]. وافق وزير

(17) Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and the Middle East p. 360.

(18) Hoskins., H.L., op. cit, p. 379.

(١٩) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، بريطانيا وامارات الساحل العمانى ـ دراسة فى العلاقات التعاهدية، بغداد، ١٩٧٨ ص ٢٨١.

الهند على أن تؤول حماية المصالح البريطانية فى البحار الهندية وبصفة خاصة حفظ الأمن فى الخليج العربى وملاحقة تجارة الرقيق على الساحل الشرقى لافريقيا وحراسة المصالح البريطانية فى البحر الأحمر إلى سفن الأسطول الملكى[٢١]. ودخل البحر الأحمر منذ هذا التاريخ فى الاستراتيجية الامبريالية خاصة وأن هذه الفترة قد أعقبت انفصال زنجبار عن مسقط (أبريل ١٨٦١م) وما كان بعد هذا من ملاحقة سفن الحرب البريطانية لكل سفن العرب العاملة بين مسقط وزنجبار بحجة وقف تجارة الرقيق أساسا. ووقع على الاسطول البريطانى فى هذه الفترة تثبيت أصول السياسة الهندية وتعميق الانفصال بين زنجبار ومسقط، وأصبحت عدن منذ هذا التاريخ نقطة ضبط متقدمة تتكسر عندها كل الموجات الدولية والإقليمية حتى تهن تماما عندما تصل الى الخليج العربى سياج الأمن الهندى.

قناة السويس:

يعتبر افتتاح قناة السويس اكبر عمل بحرى قام به الانسان وأحدث به أثرا عميقا فى علاقات الامم بعضها ببعض، ففى الوقت الذى انجزت فيه القناة كانت التجارة البحرية هى التجارة الرائجة فى ذلك الوقت الذى نشطت فيه الملاحة البخارية، وتطورت تقنيات بناء السفن وزادت سرعتها وحجوم غواطسها. نشطت الملاحة فى البحر الاحمر وتطالب تسيير السفن تشييد مخازن للفحم فى المنطقة فزاد الاهتمام الدولى بهذا البحر. وأزعج هذا الاهتمام حكومة الهند التى ماكانت تريد زيادة النفوذ الدولى فى البحار الهندية، وأعقب فتح القناة كذلك تنظيم الامبراطورية فى هند مابعد الثورة. ولهذا يمكن أن يقال إن افتتاح القناة قد أثر على التوازن الاقتصادى والسياسى فى أوربا والعالم تأثيرا يمكن أن نلاحظ بعض مردوداته فى تاريخ مصر واليمن والبلاد العربية الاخرى.

---

(٢٠) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة فى الخليج العربى ـ دراسة وثائقية، الرياض ١٤٠١هـ، ص ٥٤ ـ ٥٥

(21) Lorimer, J.C. The Gazetter of the Persian Gulf, vol 1., part 1 (Calcutta, 1915) p.p. 247-248.

وبالرغم مما للدور الفرنسى من بروز فى انشاء القناة الا أن الملاحة فيها كانت منذ افتتاحها فى ١٨٦٩م ١٢٨٦هـ بريطانية تقريبا اذ مثلت الملاحة البريطانية والهندية فى العقدين الاولين من عمر القناة ٧٥٪، ولم تقل النسبة فى أى سنة من السنين حتى نهاية القرن عن ٧٠٪.(٢٢)

زادت قناة السويس من الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر وأصبح لعدن بعدها دورا رئيسيا فى خطط الهند الامنية.

بداية التعامل الهندى مع الساحل الافريقى:

لم تكن ادارة الهند البريطانية فى كلا عهديها تحت الشركة والتاج تبغى توسعا فى الارض ولا أى امتداد برى خارج حدود الهند بل انها كانت تنظر الى سيلان نفسها باعتبارها ابنا غير شرعى للهند. ولعله من الجدير بالذكر أنه حين تمكنت لندن بمؤازرة كلكتا من نقاط على ساحل البحر الاحمر وفى طرفه الجنوبى وبصفة خاصة حين نزلت القوات البريطانية فى عدن فى ١ سبتمبر ١٧٩٩م/١٢١٤هـ عندما احتل بونابرت مصر ورحب بهم سلطان عدن المدعو أحمد عبد الكريم قدمت هذه الحملة عدن لقمة سائغة لحكومة بومباى ورفضت بومباى هذه الهدية وأيدتها فى ذلك الحكومة العليا فى كلكتا(٢٣) كانت الهند هى محور التفكير فى الادارة الهندية ولهذا كان بدء الاهتمام بالساحل الشرقى لافريقيا بريطانيا وليس هنديا. برز هذا الاهتمام بصفة خاصة فى عام ١٨١٠/١٢٢٥هـ خلال زيارة اللورد فالنتيا Valentia «للبحار الهندية». كلف فالنتيا سكرتيره صولت Salt بزيارة الحبشة،أرض القديس يوحنا الاسطورية، وتقديم تقرير عنها. جاء فى تقرير صولت بعدئذ ضرورة ربط أرض التيجرى بالساحل وذلك لربط أرض الحبشة بالمستعمرات

---

(22) Hoskins, H.L., The Middle East, problem area in World Politics, (N.Y., 1957) p.p. 39-57.

(23) Eric Marco, Yemen and the Western World since 1571 (London 1962) p.p. 17-18.

والمستوطنات البريطانية فى الشرق:[٢٤] غير أن الهند لم تكن ترغب فى القيام بنشاط كبير فى تلك الفترة فى مناطق بعيدة من حدودها. كان همّ الهند فى ١٨١٠ تنظيما وليس توسعيا خرجت الهند مع بداية هذا القرن منتصرة فى حروبها ضد طبوسلطان ميسور ثم خاضت بعد ذلك حروب المارثا، وكسرت نظام حيدر أباد. وبدت الشركة فى هذه الفترة صاحبة سيادة فعلية على كل الهند الساحلية وان كانت بعض اجزاء الهند الداخلية تحت أمراء يقعـون تحت حمايـة الشركـة.[٢٥] اضطرت الهند لارسال حملتين فى أواخر ١٨٠٥م و١٨٠٩م ١٢٢٠هـ و١٢٢٤هـ الى الخليج العربى الذى كانت تنظر مياهه كحد أقصى لحماية أمن الهند. ولم يكن هنالك فى بومباى أو كلكتا من يؤيد امتداد العمليات الهندية لأبعد من هذه الحدود. غير أن الملاحة البخارية وما تتطلبه من مخازن فحم فى المناطق التى تقع خارج نطاق الامن الهندى، وانتشار التجار الهنود من رعايـا الشركـة، والضرورات الاخرى التى عددناها آنفا اجبرت الهند أن تتدخل فى سياسية البحر الاحمر وشرق أفريقيا بقدر.

كان على الهند، لتأمن على مواصلاتها مع لندن، أن تتغلب فى منطقة البحر الاحمر على صعوبات محلية تمثلت فى التعامل مع الشيوخ الذين يحكمون هذه المناطق، وكان هذا أمرا هنديا بحتا لم يكن دور لندن فيه الا ضئيلا، فقد كانت تتبنى الخطط الهندية وتعمل على حمايتها. وكان على الهند أن تتغلب على صعوبات أقليمية تمثلت فى مصر ودولة الخلافة، فكانت الهند تنصح وتشير، وكانت لندن تنفذ وتعاضد. أما الصعوبات العالمية التى تمثلت فى هذه الفترة فى فرنسا وايطاليا بصفة خاصة فقد كانت تلك صعوبات امبريالية وقع على لندن عبء التعامل معها على ضوء استراتيجية عالمية شاملة وان كانت لاترفض أن تستهدى برأى الهند فى هذا المجال.

---

(24) (IOR). L /P&S /18 / b.8, Memorandum on the Turkish Claim to sovereignty over the Eastern Shores of the Eed Sea and the Whole of Arabia, and on the Egyptian claim to the whole of the western shore of the same sea, including the African coast from Suez to Cape Guardafui.

(٢٥) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة فى الخليج العربى... ص ٤٠

ففى المجال المحلى كان أول تعامل هندى مع منطقة بربرة على الساحل الافريقى حيث سطا بعض الصوماليين من منطقة بربرة فى ١٨٢٥م/١٢٤٠هـ على السفينة الشراعية ماريانى MARIANI التابعة لموريشوس حين كانت تبحر بالقرب من سواحل الصومال وقتلوا اثنين من العاملين عليها. تقرر «تأديب» منطقة بربرة وأرسلت فورا سفينة حربية بريطانية لاداء هذه المهمة. وبعد هذا الاستعراض للقوى قام فى السنة التالية (١٨٢٦) الكابتن بريمر Bremer قائد السفينة تامار TAMMAR التابعة للاسطول البريطانى بالتوقيع على معاهدة مع بعض شيوخ قبائل هبراوال الصومالية فى منطقة بربرة. وجاء فى نصوص هذه الاتفاقية تعهد من شيخ قبيلة هبراوال بدفع ١٥٫٠٠٠ دولار أسبانى تعويضا عن خسائر السفينة الشراعية مريانى ودية القتلى. وقد صدقت بومباى[٢٦] على نصوص هذه المعاهدة فى ١٠ مايو ١٨٢٧/١٢٤٢هـ. وهكذا بدأ التدخل الهندى فى شئون الساحل الافريقى.

بداية الاهتمام الهندى بالساحل الشرقى للبحر الاحمر:

صدر الأمر، كما تقول التقارير الهندية، لقوات باشا مصر الموجودة فى الحجاز بالتقدم إلى المخا واحتلالها، وكذلك احتلال قلعة عدن. طلبت بريطانيا الى قنصلها فى الاسكندرية أن يتصل بالباشا ويستوضح خططه ويطلب إليه أن يحسن معاملة الهنود البنيان الذين يتاجرون فى تلك الاماكن. وفى ١٨ يونيو ١٨٢٥م/١٢٤٠هـ حين سئل الباشا عن هذه النوايا انكرها تماما وقال إنه لاينوى القيام بضم أى أرض تابعة لامام صنعاء أو لعدن. وأضاف الباشا بأن الباب العالى قد طلب إليه ضم تلك الاماكن ولكنه لم يفعل ذلك خشية من أن تتسبب هذه الخطوات فى أى تعقيدات مع سلطات الهند البريطانية.[٢٧]

---

(26) Aitchison, C.U., A collection of Treaties engagements and Sandas Relating to India and the heighbouring countries vol xIII, p. 225.

(27) (I.OR) L / pas / 18 /B.8., same memo.

تمردت بعض القوات المصرية الموجودة فى جدة فى ١٨٣٢م. وعلم الباب العالى الذى كان فى ذلك الوقت فى نزاع مع الباشا بأحداث التمرد فأرسل فرمانا الى المتمرد التركى جه بلماز يعينه فيه واليا على الحجاز ووعده بتقديم كافة المساعدات حتى يتمكن من مقاومة قوات محمد على. وفى نفس الوقت أرسلت حكومة مصر امدادات ضخمة الى الجزيرة العربية بقيادة أحمد يكن باشا لاستعادة هذه الولاية الهامة.(٢٨)

وصلت الانباء الى بلماز بوصول النجدات المصرية الى ينبع فتوجه برجاله برا وبحرا لمهاجمة موانىء اليمن حتى يفر من وجه الحملة المصرية، وكانت المخا فى جملة الموانىء التى استولى عليها القائد المتمرد. وقام بلماز حال وجوده فى المخا بالاستيلاء على السفن الهندية التى كانت تبحر فى البحر الاحمر وأجبرها على افراغ حمولتها واطلقها لتعود الى الهند مرة أخرى. قصد بلماز بهذا الاجراء ـ بجانب استيلائه على شحنات تلك السفن ـ أن يمنع أحمد باشا من استخدام هذه السفن فى نقل قواته لمهـاجمته.(٢٩) وفى عام ١٨٣٣م/١٢٣٩هـ أرسل محمد على باشا حملة لترد المتمردين فى المخا الى الطاعة. وتمكنت قوات محمد على فى عام ١٨٣٥م من احتلال المخا وكثير من المدن الساحلية والداخلية فى اليمن. ووجدت جيوش محمد على مقاومة من قبائل عسير التى استطاعت فى النهاية الانتصار على الجيوش المصرية،ولهذا نظم الباشا فى ١٨٣٦م/١٢٥٢هـ حملة أخرى سيرها على اليمن ولكنها لم تصب نجاحا.(٣٠)

تقول مصادر الهند(٣١) إن محمد على سيرسل حملة لضم عدن وذلك حال ماتنكسر قبائل منطقة عسير، وأنه سيتقدم من عدن الى حضرموت التى كان يتولى الحكم فيها مجموعة من الشيوخ. ومن هنالك ستتقدم جيوش محمد على إلى عمان فمسقط ثم تنداح فى المناطق التى تساحل الجنوب الغربى من الخليج العربى وتصل الى غايـة امتدادهـا

---

(٢٨) جاد طه، سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن (القاهرة، ١٩٦٩) ص.ص. ٥٧ ـ ٥٨.

(٢٩) المصدر السابق ص ص ٥٨ ـ ٥٩

(30) (IOR) L /pas /18 /B.8., same memo.

(31) Ibid.

وتطوق الجزيرة العربية، وسيصبح أمر غزو بغداد ميسورا. وتذهب هذه المصـادر إلى القول بأن محمد على يمنى نفسه بتكوين امبراطورية شبيهة بالامبراطورية الاسلامية فى أوج ازدهارها اذا لم تكن أعلى منها صيتا وأرفع ذكرا.

وصلت أخبار هذا المخطط الى لندن التى كانت تولى فى هذه الفترة اهتماما صادقا لعدن ومسقط وبغداد وسواحل البحر الاحمر ومخارجه أرسل اللورد بالمرستون الى كمبال لينهى لمحمد على بأن مخططاته هذه تتعارض تماما مع وجهة النظر البريطانية وأن أى تحرك لقواته فى تلك الارجاء سيثير فى الحكومة البريطانية وسلطاتها فى الهند الريبة التى ربما تثير خلافا كبيرا بينه وبين الحكومة البريطانية. وأرسل بوغوص يوسف الى كامبل فى أواخر يوليو ١٨٣٧م/١٢٥٣هـ رسالة ينفى فيها كل ما نسب إلى الباشا من مخططات(٣٢).

والواقع أن محمد على لم يشأ فى البداية الاصطدام بالانجليز فكرر اعلانه بأنه لم يبغ من توسعه فى الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربى أكثر من اخضاع الدولة السعودية وحماية الحرمين الشريفين، كما أعلن عن استعداده لتقديم كافة الضمانات لتيسير الاتصال بين مصر والهند(٣٣) وقد أكد محمد على تعاونه مع البريطانيين فى الهند عمليا حين أرسلت له حكومة بومباى فى ١٨٣٧/١٢٥٣هـ تطلب الاذن اللازم لتشييد بعض المبانى اللازمة لحركة السفن البريطانية فى البحر الأحمر فى جزيرة قمران . جاء فى رسالة بومباى اعترافا صريحا بتبعية قمران لمحمد على «حيث أن العناية الالهية قد وضعتها تحت عناية حكومة سموه»(٣٤) وقد وافق محمد على بالفعل على طلب حكومة بومباى.

أرسل فى ١٨٣٧م/١٢٥٣هـ الكابتن جيمس ماكنزى Makinzee الضابط التابع لسلاح الفرسان السريع فى البنغال للقيام برحلات فى مصر واجزاء من الجزيرة العربية

(32) Ibid.

(٣٣) جاد محمد طه، مرجع سبق ذكره ص ص ٦٠/٦١

(34) (IOR) L /pas /18 /B., same Memo.

وطلب اليه تقديم تقرير شامل. قدم ماكنزى تقريرا مشفوعا بالخريطة المرفقة التى تظهر فتوحات محمد على باشا على سواحل البحر الاحمر فى الحجاز واليمن وعلى الساحل العربى وامتداده فى الساحل الافريقى والسودان.

صورة الخريطة مرفقة بالمقال

افاد ماكنزى فى تقريره[٣٥] بأن قوات محمد على قد بلغت شمال المخا الى مضايق باب المندب ونهاية الحدود الجنوبية للبحر الاحمر. أما فى داخلية الجزيرة فى المنطقة الممتدة الى الشرق من جدة باستثناء المدينتين المقدستين وبعض المناطق الخصبة فان سلطة محمد على لاتمتد لاكثر من ميل أو ميلين بعد خط الساحل، وان لمحمد على حاميات فى المدن الرئيسية والموانئ على الساحل الشرقى من البحر الأحمر. ويمضى التقرير فيعرف هذه المدن الرئيسية والموانىء بينبع والمدينة المنورة وجدة ومكة المكرمة وقنفذة وجيزان ولحية والحديدة والمخا. ويذهب التقرير الى القول بأن سيطرة محمد على على هذه الاماكن بالاضافة الى موانىء الساحل الافريقى فى القصير وسواكن قد مكنت له من السيطرة على كل تجارة الحجاز واليمن. وشهد ماكنزى بأن المصالح الجمركية فى جدة والمخا تدار بكفاءة وأن البريطانيين ورعاياهم يلقون معاملة طيبة ولكنه عاد ليقول بأن حسن المعاملة يرجع لوجود سفينتين حربيتين للهند فى البحر الاحمر.

الاحتلال العسكرى لعدن:

كانت الهند تخشى كل نشاط دولى فى دروبها التى تربطها بلندن. وبالرغم من أن طريق البحر الاحمر لم يكن حتى تاريخ احتلال عدن شريانا مهما فى المواصلات الهندية الا أن النابوليونية الجديدة التى مثلها محمد على جعلت حكومة بومباى تبيت لعدن أمرا خطيرا. أزعجت عمليات محمد على العسكرية فى اليمن سلطات الهند السياسية فانتصاره هنالك يفتح أمامه الدروب الى الخليج العربى الذى اكتسبت مياهه أهمية كبيرة باعتبارها نهاية السياج الامنى للهند. ارادت الهند أن تجعل عدن منطقة عازلة تتكسر عندها تطلعات محمد على ونقطة متقدمة تراقب منها نشاط القوى الدولية الاخرى وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية التى كانت تعمل فى تجارة البن.

يرى هيلكنبوثام Heilraibotham أحد المقيمين السياسيين فى عدن فى عهد الاحتلال البريطانى أن البريطانيين اتجهوا الى احتلال مدينة عدن لانهم كانوا فى أمس الحاجة

---

(35) Ibid.

للسيطرة على هذا الميناء الفريد الممتاز على طريق البحر الاحمر الموصل بين مصر والهند ليكون محطة ومخزنا لتموين السفن التجارية البريطانية بالفحم.(٣٦)

ويعدد السير روبرت جرانت حاكم بومباى فى خطاب له لرئيس مجلس ادارة شركة الهند الشرقية فى لندن بتاريخ ٢٧ فبراير ١٨٣٨/١٢٥٤هـ بأن«أهمية عدن لاتقدر بثمن بالنسبة لنا إذ أنه يمكن استخدامها كمخزن ومحطة لتموين السفن البخارية طيلة فصول السنة، أنها مركز التقاء مرفأ ممتاز لرسو السفن التى تعبر البحر الاحمر وفضلا عن انها قاعدة عسكرية قوية بحيث يمكن بالسيطرة عليها أن نحمى ونستفيد فى كل تجارة البحر الاحمر والخليج(العــربى) والساحل المصرى المــواجه للمنطقة الغنى بمنتجاته. واذا مااصبحت عدن ملكنا فانها مثل جبل طارق تتميز بحصانتهــا من البر والبحر على السواء. اننى انظر الى الموضوع بشمول وبعمق اكثر، فهناك امتان كبيرتان تتآمران علينا تعملان للقضاء على قوتنا فى الشرق أولها روسيا وهى تتجه نحونا عن طريق ايران، والثانية فرنسا وهى آتية من خلال مصر. وحتى نتصدى لهذه التهديدات يتحتم علينا أن نقيم مراكز دفاعية متقدمة فيما وراء نطاق حدودنا»(٣٧)

أعطت احدى السفن التابعة لأحد الرعايــا البريطانيــين فى الهند لسلــطات الهند البريطانية ذريعة استعمار عدن. جنحت تلك السفينة فى ١٨٣٧م/١٢٥٢هـ وتحطمت عند سواحل عدن وقام الاهالى بالاستيلاء على حمولتها. وطلبت حكومة بومباى الى حكومة لندن أن تسمح لها بالاتصال بسلطان لحج لتسوية هذه المسألة معه، كما طلبت حكومة بومباى فى خطاب لها بالسماح لها باحتلال عدن ومعاقبة شيخها على ما اقترفه من جرم حين اساء للعلم البريطانى. وأعطت لندن للهند الضوء الأخضر للتحرك.(٣٨)

---

(٣٦) فاروق عثمان اباظة، عدن والسياسة البريطانية فى البحر الاحمر ١٨٣٩ ـ ١٩١٨. (القاهرة، ١٩٧٦) ص ١٥٢.

(٣٧) المرجع السابق ص ١٥٣

(38) (IOR)I /P&S /18 /b –. Same Memo.

جرت مفاوضات مكثفة تحت تهديد الهند ووعيدها بين حكومة بومباى وسلطان لحج تمخضت فى ٢٣ يناير ١٨٣٨م/١٢٥٣هـ عن تخلى سلطان عدن عن مدينة عدن وهضبتها للحكومة البريطانية وذلك فى مقابل دفعات سنوية مقدارها ٨,٧٠٠ دولار. وأخطرت الهند ابراهيم باشا والى محمد على بأمر هذا الاتفاق. ورد ابراهيم بأنه يعتقد بأن عدن من توابع الحجاز. أما بوغوص بك، ناظر الخارجية المصرى فقد كان رأيه أن عدن تابعة لإمام صنعاء «ولكن اذا لم تتأكد هذه التبعية فإن وَالىَ مصر سيبذل كل جهده لتأكيد التنازل الذى تم للحكومة البريطانية»[٣٩].

حدث أن قام سلطان عدن بما اعتبرته سلطات الهند السياسية خرقا لعقد التنازل المبرم كما أدى استمرار العمليات الحربية لمحمد على ضد القبائل اليمنية وماأصابته تلك العمليات من نجاح واخفاق الى الشك فى أن تصيب الهند ميناء عدن دون حامية عسكرية تقوى على تحقيق أهداف الهند فيها. فوضت بريطانيا قنصلها كامبل للاتصال بمحمد على وتذكيره بأن انكلترا تستنكر أى محاولة يقوم بها الباشا لغزو وضم المناطق التى تقع عند أو على مشارف أو فيما وراء البحر الاحمر. وقد وصلت هذه الرسالة لمحمد على فى ٢٤ مايو ١٨٣٨م/١٢٥٤هـ . وأعلن باشا مصر فى ١ يونيو ١٨٣٨م/١٢٥٤هـ بأن عدن هى جزء لايتجزأ من أراضى اليمن[٤٠].

استفسرت اللجنة السرية التى تشكلت للتحقيق فى بعض المسائل الهندية فى لندن من حكومة بومباى فى ٣٠ مايو ١٨٣٨/١٢٥٤هـ عن موقفها ازاء عدن. واجابت حكومة بومباى بأن رأيها لم يستقر بعد على اتخاذ موقف محدد وأن الموضوع لازال قيد البحث لدى حاكم الهند العام الذى كان يخشى أن تقتضى دواعى الامن فى الهند حينذاك على المحافظة على ابقاء قواته بكامل ثقلها فى الهند لمواجهة أمور قد تكون أهم بكثير من السيطرة على عدن طبقا لتصوره واعتقاده الشخصى. لم تكن حكومة بومباى تطمئن الى تحقيق أهدافها فى عدن بموجب الاتفاق الذى تراجع عنه شيخ عدن[٤١] وكانت ترى أن

(39) Ibid.

(40) Ibid.

(٤١) فاروق عثمان أباظه، مرجع سبق ذكره ص ص ١٧٢-١٧٣

الموقف يتطلب أن تكون لها فى عدن قوة عسكرية قادرة على تأمين المصالح الهندية والمحافظة عليها [٤٢].

تبدأ خطوة احتلال عدن عسكريا بخطاب انذار ارسله حاكم بومباى لسلطان لحج وعدن فى أول ديسمبر ١٨٣٨م/١٢٥٤هـ وأبلغه عن أسفه لمماطلته فى تنفيذ الاتفاق الخاص بتحويل اراضى عدن والميناء الى الحكومة البريطانية والمعقود منذ يناير من العام السابق والذى يقضى براتب سنوى معلوم«لامام» عدن. وهدد حاكم بومباى بأن الحكومة البريطانية لن تتسامح فى أمر سوء معاملة أهالى عدن لركاب السفينة الهندية التى جنحت فى المنطقة فى ١٨٣٧ وأن على السلطان أن يضع فى حساباته كافة الاحتمالات قبل اتخاذه لقراره الاخير.

كان رؤساء العبدلى فى عدن على علم تام بأن اهتمام حكام الهند كان موجها وقتها الى حكومات كابول وكندهار وفارس وبورما، وقد توثقوا من هذه الانباء من مراسلاتهم مع بعض الهنود البنيان. وقد أخبر أحد العبادلة فى المدينة هينيس الذى كان يحاصر عدن بأن العبادلة فى المدينة مقتنعون بأن البريطانيين لايمكنهم الاستغناء عن جنود بومباى من أجل الاستيلاء على عدن نتيجة للحالة غير المستقرة التى تسود البلاد المتاخمة للممتلكات البريطانية فى الهند. غير أن التقدير اليمنى كان خاطئا اذ ارسل هينس فى ١٦ يناير ١٨٣٩/١٢٥٤هـ الانذار التالى الى رؤساء قبيلة العبدلى...«أخطركم بوصول قوات بريطانية ضخمة لتنفيذ احتلال عدن كما اخطركم بتعليمات حكومة بومباى بأنه مسموح لكم فى الفترة حتى غروب الشمس تسليم عدن وأراضيها سلميا. وأرى أن أؤكد لكم أن أى مقاومة من جانبكم لن يكون لها ادنى قيمة ولن تؤدى سوى الى الخسائر فى الارواح وتهديد قبيلتكم وتدمير منازلكم. فاذا وافقتم ـ قبل الموعد المضروب ـ على ارسال ثلاثة من الرؤساء كرهائن لضمان تنفيذ تحويل عدن السلمى الينا، فانه سيسمح لكم وللرؤساء الاخرين والاتباع بالانسحاب بأسلحتكم وأمتعتكم الشخصية. أما سكان المدينة فسيعاملون من قبلنا بالاحترام. واذا لم تستجيبوا لهذا الانذار الاخير فان كل تدمير

(٤٢) جاد محمد طه، مرجع سبق ذكره ص ١١٤

تتعرض له قبيلتكم سيكون نتيجة لتصرفاتكم الخاطئة».[٤٣] وكانت بعدئذ المقاومة اليمنية المحدودة وكان استعمار عدن.

استمر الضغط البريطاني على محمد على للاعتراف بعدن بريطانية. ففى مايو من هذه السنة أخطرت بريطانيا باشا مصر بأن الحكومة البريطانية تنظر بالكثير من الاهتمام لمحاولات الباشا الهجوم على المشيخات المستقلة فى منطقة عدن. كما أخطر اللورد بالمرستون هيئة مديرى الهند بأنه لايرى مانعا يحول دون قيام وكيل شركة الهند الشرقية فى عدن بعقد اتفاقات للصداقة والتجارة مع الشيوخ الذين يهدد محمد على استقلالهم، وأنه لايرى كذلك سببا يمنع الهند من تقديم المساعده والدعم لهؤلاء الشيوخ بل انه على العكس من ذلك يرى أنه من حسن السياسة تشجيع هؤلاء الشيوخ«للدفاع عن أنفسهم» ونجح ذلك الضغط البريطانى على محمد على حين أعلن فى سبتمبر ١٨٣٩/١٢٥٥هـ اعترافه بعدن بريطانية، وبأن هضاب عدن والمرتفعات التى تحيط بالمدينة تمثل الحدود المشتركة. ولعله من الطريف أن نذكر أن اللورد بونصنبى Ponsanby سفير الحكومة البريطانية لدى الدولة العثمانية لم ير أهمية لاعتراف محمد على هذا ورأى أن على الحكومة البريطانية أن تناقش أمر احتلال عدن مع السلطان وليس مع باشا مصر«الذى لايمثل سيادة مستقلة»[٤٤]وانتهزت السلطات البريطانية فى عدن فرصة الازمة التركية المصرية ١٨٣٩ ـ ١٨٤١م فقامت بعقد اتفاقات مع الشيوخ المجاورين لمنطقة عدن بصفتهم حكاما مستقلين. وقد بلغ عدد الاتفاقات المعقودة مع هؤلاء الشيوخ فى الفترة من ٣١ يناير ١٨٣٩/١٢٥٤هـ الى ١٨ يوليو ١٨٣٩/١٢٥٥هـ أربعة عشر اتفاقا.[٤٥]

---

(٤٣) المرجع السابق ص ص ١٣١ـ١٣٧

(44) (IOR) L /Pas /18 /B.8., Same Memo.

(45) Aitchison, C.U, of.cit 285.

جاءت الاخبار فى ١٨٤٠/١٢٥٥هـ بأن محمد على قد أرسل رسولا الى امام صنعاء يحمل له عرضا بمساعدته بالمال والرجال والعتاد فى حالة أن يرغب امام صنعاء فى طرد الانكليز من عدن وستكون أرض عدن المحررة من نصيب الامام. أما فى حالة عدم تحمل الامام للتبعات الناجمة عن هذا العرض فيمكنه ان يتخلى عن حكومة صنعاء لمحمد على نظير تعهد الاخير باعطاء الامام معاشا يكفيه طيلة حياته.[٤٦] وعلى العموم لم ينتج من هذا العرض شيئا اذ كان على محمد على نتيجة للضغط الدولى أن يتوارى داخل حدود مصر وأن ينبذ كل طموحاته.

بداية التعامل بين سلطات الهند البريطانية وحكومة تركيا العثمانية:

أصدر محمد على فى ١٣ مارس ١٨٤٠/١٢٥٦هـ أمره الى قواته فى اليمن بالانسحاب وتسليم زمام الامور هناك الى الشريف حسين بن على حيدر شريف أبو عريش. كان الجيش المصرى مركزًا فى المخا. ومنذ أوائل ابريل ١٨٤٠/١٢٥٦هـ بدأ جلاء قوات محمد على وقامت حكومة شركة الهند الشرقية البريطانية بارسال الفنستون Elephinstone السفينة الحربية الى جدة بينما ارسلت السفينة الفرات Euphrates الى مخا لمراقبة الانسحاب. وبهذا اعتبر الشريف حسين بن على حيدر حاكم ابو عريش فى شمالى اليمن حاكما شرعيا للمنطقة المطلة على البحر الاحمر ليحكمها من قبل الباب العالى. وقد انتهى جلاء قوات ابراهيم يكن عن أرض اليمن فى ٩ مايو ١٨٤٠/١٢٥٦هـ وخلفً وضعا خطيرا تمثل فى المنافسة بين الشريف وبين امام صنعاء. وكان هنالك موقفان لحكومتى الرجلين متباينين فبينما أرسل امام صنعاء ابن شقيقه الى عدن لمفاوضة البريطانيين وعقد معاهدة للسلام والتجارة معهم وذلك لكسب مؤازرتهم ضد الشريف حسين[٤٧] قام الشريف حسين الذى يدين لحسبه فقط بنفوذه فى المنطقة بمضايقة البريطانيين بل أنه كان من الشجاعة وقصر النظر فى نفس الوقت لكى يخير البريطانيين بين أن يدخلوا الاسلام

(46) (IOR) L /Pas /18 /B.8., Same Memo.

(٤٧) فاروق عثمان أباظه، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤

ويبقوا بعدن أو أن يجلوا عنها اذا اصروا على كفرهم. وأصدر الشريف أوامره بعدم دخول أى نصرانى فى المخا أو الاراضى التابعة لها وقام بقطع سارية العلم البريطانى فى المخا والاساءة اليه وأعلن الشريف تبعيته للسلطان العثمانى.(٤٨) وكان ذلك حماسا من مسلم غيور فى عالم اسلامى تكتنفه المؤمرات ويلفه التمزق والتفرق.

أرسلت بريطانيا الى القسطنطينية تشكو الشريف فأرسلت الدولة العثمانية مندوبها اشرف بك أحد خوجاخانات البلاط للتحقيق فى الامر واقصاء الشريف عن الحكم. وتقول المصادر الهندية(٤٩) بأن الشريف كان أقوى من أن تعمل على ازالته قوة سياسية بعيدة عنه مثل قوة الباب العالى فقد اتحف الشريف مبعوث القسطنطينية بهدية قيمة وبقى فى منصبه.

وفى ١٨٤٣م/١٢٥٩هـ أثار رعايا الحكومة البريطانية من الهنود والخواجا والبنيان وبعض البريطانيين العاملين فى التجارة مسألة امتداد سيادة الباب العالى على اليمن وبعض سواحل افريقيا. ترجع هذه المسألة الى ١٦ أغسطس ١٨٣٨/١٢٥٤هـ عندما عقد الباب العالى مع الحكومة البريطانية اتفاقا للتجارة والابحار. جاء فى البند السادس من الاتفاق أن أحكامه تسرى على كل مناطق الامبراطورية العثمانية فى تركيا الاوربية وتركيا الاسيوية ومصر والممتلكات الافريقية التابعة للباب العالى. ولهذا الامر رفض التجار البريطانيون فى جدة أن يدفعوا ضريبة السلع الوافدة اليهم من اليمن والحبشة والمناطق الاخرى المجاورة التى يدعيها السلطان.* رفع باشا جدة الامر الى السلطان

(48) (IOR) L /P&S /18 /B.8 / Same Memo.

(49) Ibid.

* كان السلطان يعتبر أن الحبشة ـ رغم أن قواته لم تفتحها ـ تابعة للدولة العثمانية مستندا فى ذلك الى أمرين: أولا: حق فرض رسوم المرور على المسافرين والقوافل التى تدخل الحبشة أو تخرج منها وذلك بحكم أن مصوع منفذ الحبشة على البحر الأحمر والعالم الخارجى كانت عثمانية.

وثانيا: أن بطريق الكرازة المرقسية فى مصر هو الذى يعين مطران الحبشة. الامر الذى لا يتم إلا برضاء السلطة الزمنية أى بموافقة الباب العالى وذلك منذ أن دخلت مصر فى الامبراطورية العثمانية فى ١٥١٧م.

راجع «الاصول التاريخية للمشكلة الاريترية» ـ مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمدبن سعود الاسلامية، العدد الأول ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م. ص ٥١٣

وأخطره برفض التجار البريطانيين دفع الضريبة المقررة ومقدارها ١٢٪ بدأت الحكومة البريطانية دراسة المسألـة وجاء رأى السفير البريـطانى فى القسطنطينيـة القائل بأنه لايعرف للباب العالى حقا فى الحبشة وأنه ليس له أى سيادة فى أى منطقة فيها ولاادارة وأفاد بان اسم الحبشة يرد فى القاب السلطان كجزء من ممتلكاته الا أن هذه الالقاب غير مضبوطة واذ يرد فيها اسماء بلاد مثل قيصرية والجزائر وجورجيا وربما فارس وهى بلاد غير تابعة له على الاطلاق. أما فيما يخص ممتلكات الباب العالى على السواحل الآسيوية فى البخر الاحمر فيقول كاننج أن سيادة تركيا هنا غير محددة ولا ثابتة وقد قاومها بعض الشيوخ المحليين بكثير من النجاح. وطلب كاننج السفير البريطانى فى القسطنطينية الى اللورد ابردين أن يوافيه برأيه عما اذا كان من المستحسن عند مناقشة أمر الضريبة هذه مع الباب العالى أن يصل الى تحديد سيادة الباب العالى على هذه الاراضى تحديدا قانونيا de Jure أم تحديدا فعليا Defacto وهل من المستحسن أن تعتبر الحبشة كلها والجزيرة العربية كجزء من الامبراطورية العثمانية،إذا كان الرأى الاخير هو الصائب فأى حق يستطيع أن يبرر حق بريطانيا أو شركة الهند الشرقية فى ملكية عدن التى بدأت تأخذ مكانها كمستعمرة تجارية هامة(٥٠)

أحالت الحكومة البريطانيـة هذا السؤال الى الجهـات المختصة لدراسته والاجابة عليه، وما يهمنا من هذه الردود رأيان هما رأى هيئة مدراء الهند ورأى مستشار الملكة للشئون القضائية. كان الرأى الهندى أن الحكومة البريطانية سوف لن توافق على اعتبار وجود سيادة للسلطان العثمانى على منطقة اليمن بالرغم من أنهم طلبوا الى السلطان العثمانى فيما سبق التعويض عن الاهانات التى لحقت بهم فى منطقة المخا من موظف يعتبر نفسه تابعا للسلطان. وترى الهند أن بريطانيا لن تعترف بالمخا عثمانية لانها تحت النفوذ الفعلى لشريف المخا...أما فيما يخص السيادة العثمانية على الحجاز فهم يدركون أن سيطرة السلطان هنالك مستمرة من الناحية الاسمية على الحجاز كله ومن الناحية الفعلية على مدينتى مكة المكرمة والمدينة المنورة وميناثيهما ينبع وجدة. وتضيف المذكرة بشواهد من تاريخ اليمن بأن استقلال هذا الجزء من الجزيرة العربية قد أودى به لفترة الاحتلال

(50) (IOR) L /Pas /18 /B.8, Same Memo.

العثمانى الا أنه من الناحية القانونية فقد ظل استقلال اليمن قائما لان الفترة التى حكم فيها العثمانيون اليمن لم تكن الا فترة سيطر فيها العثمانيون على بعض المدن الرئيسية بالحاميات العسكرية. وتضيف المذكرة بأن احتلال باشا مصر لبعض أجزاء اليمن فى ١٨٣٣م ليس فى الواقع الا«احتلالاً» وليس «ضماً» وبالرغم من أن باشا مصر قد تقدم بدعاوى على عدن فى ١٨٣٨م/١٢٥٤هـ بصفتها جزء من اليمن الا أنه عاد ووافق على أن عدن من الممتلكات الريطانية وأن كل المنطقة التى يسيطر عليها سلطان عدن يجب أن تعتبر ارضا بريطانية وأن تعامل على هذا الاعتبار. وتذهب المذكرة إلى أن اعتراف محمد على يجب أن يعتبره السلطان اعترافا ساريا وذلك حتى بعد أن يثبت بأن له السيادة القانونية فى اليمن على أن لايستند فى ذلك على وجود بعض حاميات عسكرية أو على عمليات عسكرية ناجحة قامت بها تركيا فى المنطقة. وترى المذكرة بأن الاتراك لم يتمكنوا من عدن الا لمدة لاتزيد عن ستين سنة(١٥٦٩ ـ ١٦٣٠م)(٩٧٦ ـ ١٠٣٩هـ)«وهذا التاريخ يفصله عن الحاضر قرنان من الزمان وقد استطاع السادة طرد العثمانيين وظلوا مستقلين حتى تمكنت بريطانيا من المنطقة». وخلصت المذكرة الى الرأى الهندى بأنه ليس للعثمانيين أى سيادة فى الحبشة لا فى الماضى ولا فى الحاضر، وأن جدة والمخا يمكن اعتبارهما ممتلكات تركية، كما يمكن اعتبار عدن بريطانية، ويمكن كذلك اعتبار ماتبقى من أرض اليمن وكل اراضى الحبشة مستقلة عن كلا القوتين. وكان رأى مستشار الملكة للشئون القضائية بأن صادرات الحبشة لايمكن أن تكون هى صادرات الامبراطورية العثمانية وليس هنالك مابيرر أن اليمن ذات شخصية تركية أما بالنسبة للمخا«فانى على استعداد بأن أقول بأن حكومة جلالتها ليست فى موقف يمكنها من انكار دعاوى السلطان، فى السيادة على ذلك المكان باعتباره جزءً من أرضه[٥١] أما عدن وما تبقى من أرض اليمن فليس هنالك جزء يمكن ـ عدلا ـ اعتباره تركيا». وتبنت الحكومة البريطانية هذا الرأى وأرسلت به الى سفيرها كاننج.

بعد انسحاب محمد على الى مصر بدأ الاحباش ينتهزون الفرص لانتزاع حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الاحمر الافريقى لانفسهم وذلك بالاكثار من الغارات

(51) Ibid.

على ولاية الحبش. ومن جهة أخرى كان محمد على، منذ أن ضم اقليم التاكا(كسلا) بالسودان فى ١٢٥٦/١٨٤٠هـ قد شعر بالحاجة الى منفذ بحرى تتولى الادارة المصرية فى السودان الاشراف عليه. ولما كانت سواكن ومصوع أقرب الموانى الى مديرية التاكا وأنسبها التصدير غلات السودان الاوسط فقد تطلعت اليهما أنظار باشا مصر الذى طلب بأن يقوم والى مصر بادارة جمركى سواكن ومصوع وأن يقدم الايراد السنوى للجمارك لوالى جدة بحيث لاتقل عن ١٥٠٪ من الايرادات الراهنة. هذا فضلا عن بعض الفوائد الاخرى التى يمكن تحقيقها كضمان النشاط التجارى فى تلك المنطقة وجلب المواشى بانتظام واستخدام القوة الحربية المصاحبة فى اقرار الامن بالحجاز عند اللزوم. وعلى هذا وافق الباب العالى فى ١٨٤٦م/١٢٦٢هـ على احالة مينائى سواكن ومصوع الى مصر بايجاز سنوى قدره ٥٠٠٠ كيس.(٥٢)

عندما وصل خبر الفرمان الذى أعطى محمد على بموجبه حق ادارة سواكن ومصوع الى لندن طلبت الى سفيرها اللورد كاولى فى القسطنطينية أن يناقش هذا الامر مع السلطان لان احتلال محمد على لهذين الميناءين سيضر بالتجارة البريطانية التى تريد بريطانيا أن تقيمها مع الحبشة، وأن يخطر السلطان بأن الحكومة البريطانية تأمل فى اعادة النظر فى«هذه الاجراءات التى ستدخل السلطات المصرية فى خلافات مع التجارة الشرعية للرعايا البريطانيين.»

افتتحت فى هذه السنة قنصلية بريطانية فى مصوع وذلك بهدف اقامة تجارة مع الحبشة واقترح القنصل بلاودن Bowden اقامة اتصال تجارى مع داخلية الحبشة. وبما أن الحاكم الرئيسى كان يقيم فى غندار، وهى تقع الى مسافة بعيدة من الداخل فقد اقترح القنصل إقامة هذا الاتصال التجارى عن طريق أمفيلا. وطلب القنصل إجراء مسح لمنطقة خليج أمفيلا «وذلك لان طرق أمفيلا البحرية أسهل من طرق مصوع» وجرت اتصالات لهذا الغرض بين الادميرالية والهند وانتهى الرأى إلى استحسان عدم القيام بأى

(٥٢) مجلة كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ـ العدد الأول، المقال السابق ص ٥١٥.

(53) (IOR) I /P&S /18 /B.8., Same Memo.

مسح هنالك وذلك «لان من المعروف تماما أن أمفيلا منطقة ليس لها ميناء»(٥٤).

أرسلت في عام ١٨٤٧م/١٢٦٣هـ قوات تركية جديدة الى معسكرات جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة. وجاءت أخبار غير مؤكده في تلك السنة بأن الباب العالى سيرسل بعض الجند الى الحجاز وأنه سيساهم في دعم محمد على ماديا اذا وافق محمد على على ارسال جيش الى الجزيرة العربية لحماية الحجاز من«قبائل الجبال». واسرعت بريطانيا لتشجب هذا العمل معلنة للباب العالى أنها لاتوافق على هذه المساومة(٥٥).

أعادت مصر في أواخر ١٨٤٨م/١٢٦٥هـ سواكن ومصوع إلى الباب العالى وأدرجت مصوع في باشوية جدة. وقامت بعض القوات التركية في ١٨٤٩/١٢٦٥هـ باحتلال الارض الرئيسية على الساحل التى تقع في مواجهة مصوع ونازعهم في ذلك شيخ التيجرى الذى قام بالاغارة على الساحل وأحرق مدينة مونوكولو Monocolo. وعبر القنصل بلاودن عن أمله بأن تقوم الحكومة البريطانية في حالة أن تطلب معونتها بالاعلان عن أنها لاتعتبر أن حيازة جزيرة مصوع تعنى أنها حيازة تمتد الى الداخل.(٥٦)

اتفاقات شارلماركي:

لم يبدأ النشاط الكشفى الاوربى لظهير الساحل الشرقى لافريقيا الا في العشرينات في القرن التاسع عشر حين بدأ البريطانيون يسيطرون على تجارة البحر الهندى، ويتطلعون الى الحد من النفوذ التجارى السياسى لدولة عمان العربية.(٥٧) وقد رأينا كيف استطاع البريطانيون منذ ١٨٢٥م/١٣٤٠هـ عقد اتفاق مع منطقة بربرة

---

(54) Ibid.

(55) Ibid.

(56) Ibid.

(٥٧) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم «الاستعمار الايطالى وأثره على العروبة والاسلام في أفريقيا» في كتاب العلاقات العربية الافريقية ـ دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار ـ تحرير جمال زكريا قاسم، معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٧٧ . ص ٣٣٢

للتعويض عن القارب. كما نص الاتفاق كذلك على التعامل السلمى بين اتباع شيخ بربرة واتباع ملك بريطانيا.(٥٨)

وعندما احتل البريطانيـــون عدن بدأوا يستكشفون السواحل الافريقيـــة التى تجاورها. وتعددت بشكل خاص الزيارات التى قام بها القبطان بروك Bruke والقبطان مورسبى وكرستوفر فى الفترة من ١٨٤٠ الى ١٨٤٣م.(٥٩)(١٢٥٦ ـ ١٢٥٩هـ).

وبدأ الفرنسيون الذين كانوا نشطين فى الليفانت فى الظهور على سواحل البحر الاحمر منذ ١٨٤٠م/١٢٥٦هـ وساد فى الدوائر البريطانية رأى فحواه أن الفـرنسيين يهدفـون للحصول على موطئ قدم فى الحبشة. وعندما ظهرت سفـن فرنسية فوق مياه البحر الاحمر ارسلت سلطات عدن سفينة حربية لمراقبة تحركات هذه السفن.ودلت التقارير أن الفرنسيين حاولوا أولا شراء أرض فى منطقة خليج عصب وأخفقوا فى مرماهم. ثم حاولوا بعد ذلك شراء منطقة أخرى اسمها حيب Heyb غير أن شيخها طلب امهاله للتشاور مع هينس الوكيل البريطانى فى عدن فى أمر عقد الاتفاق. وهدد الفرنسيون الشيخ بأنهم سيستعملون القوة معه لانفاذ مايريدون انفاذه. ولهذا اصدرت شركـة الهند الشرقيـة أوامرها للكابتن مورسبى التابع لقوة الاسطول الهندى كى يتقدم الى تاجورة لكى يضع حدا لتعامل أهل المنطقة مع الفرنسيين وغيرهم. وقد استطاع مورسبى فى ١٩ أغسطس أن يعقد اتفاقا للسلام وللتجارة بين شركة الهند البريطانية من جانب والسلطان محمد بن محمود سلطان تاجورة من جانب آخر. وقد وافق سلطان تاجورة أن يبذل كل مافى وسعه لتنشيط التعامل مع المناطق الداخلية فى ايفات وشوا والحبشة وأن تشجع سلطات الهند البريطانية تجارة الاستيراد والتصدير من خلال تاجورة. كما وعد السلطان كذلك أن لايدخل فى أى علاقات سياسية كانت أم تجارية مع أى قوة أوربية أو أى قوة دولية

(٥٨) راجع نص الاتفاق كذلك فى:

Hertslet (Sir Edward), Ed., A complete collection of Treaties and conventions at the Present Subsiding between Great Britain and Foreign Powers, vol X111, p.p. s 6.

(٥٩) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، الاستعمار الايطالى .. ص ٣٣٣

أخرى وذلك قبل أن يرفع الامر للسلطات البريطانية فى عدن للتشاور. كما تعهدت شركة الهند البريطانية بأنها سوف لن تقوم من جانبها بأى عمل يمكن أن يحدث ضررا بمنطقة تاجورة(٦٠). وفى نفس العام قام سلطان تاجورة ببيع جزيرة موسى للحكومة البريطانية نظير عشرة أكياس من الارز، وأعطيت جزيرة أخرى هدية للملك بريطانيا. وبدأ مقيم عدن يعقد الاتفاقات الشاملة المانعة مع شيوخ الساحل الافريقى.(٦١) كانت جزيرة موسى التابعة لتاجورة من توابع الحكومة المصرية وكذلك الجزيرة الاخرى التى كانت تتبع لسلطان زيلع الذى عقد معه مورسبى اتفاقا مماثلا. جاء فى تقرير مورسبى «يجب أن أشير للمساعدة القيمة التى لقيناها من الشيخ شارلماركى شيخ القبيلة الصومالية التى تقطن بربرة. اننا حقا مدينون لهذا الرجل فى عقد الاتفاقات بصورة سريعة بالرغم من أن ماقام به يعتبر مخاطرة حقيقية للتضحية ببيته وممتلكاته وزوجاته وأسرته التى تقيم فى المخا».(٦٢)

هكذا وجد البريطانيون فى الهند فى شخص هذا الرجل مطية توصلهم إلى الساحل الافريقى. وقد أخطرت الهند مورسبى أن يحدث عقدا مماثلا مع زيلع. ورد مورسبى بأنه يعتقد أنه من العبث محاولة هذا الاتفاق فى الوقت الراهن وذلك لان زيلع فيما يبدو معتمدة تماما على المخا حيث تقوم المخا بارسال حاكم وقوة مسلحة لحماية السكان وأن السكان يدفعون ٥٠٠ دولار سنويا نظير الحماية. ويقول التقرير إنه فى الوقت الراهن لايوجد شيوخ مستقلين فى زيلع وأن شارلماركى «يسعده أن يقدم لنا خدماته» فللشيخ شارلماركى نفوذ كبير على هذه القبائل الصومالية وقد وعد بأنه سيحرك قبائل زيلع لتحدى سلطات المخا ويسهل لنا عقد اتفاق مشابه لاتفاق تاجورة. أما فيما يخص بربرة التى يسيطر عليها الشيخ شارماركى فقد وعد بأنه سيتنازل لنا عن الارض التى نطلبها بمجرد أن نشير اليها ولنا أن نبنى فوقها مانشاء من قلاع ومنازل وكل مايخطر ببالنا.(٦٣)

---

(60) (IOR) L /P&S /18 /B-8, Same Memo.

(٦١) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم الاستعمار الايطالى... ص ٣٣٥

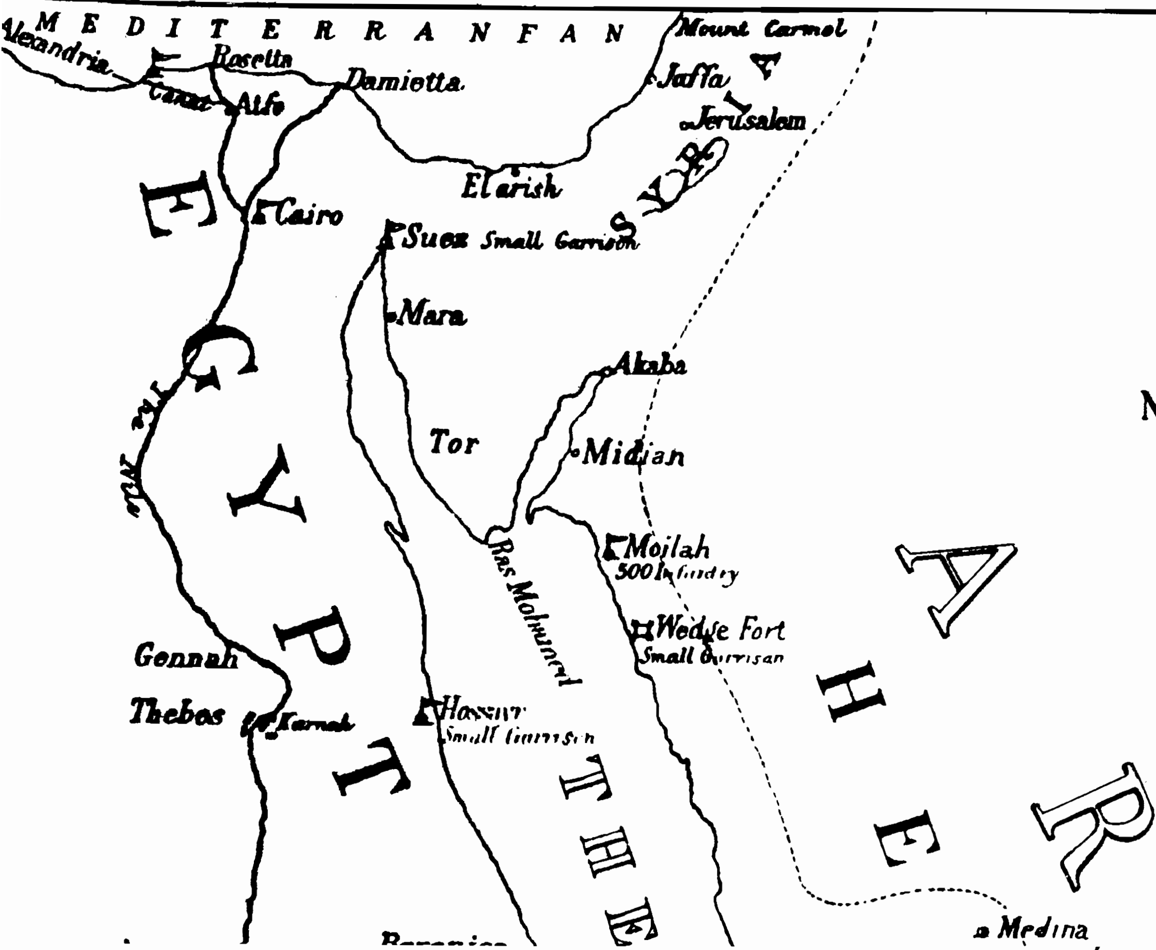
(62) (IOR)L /P&S /18 /B.8., Same Memo.

(63) Ibid.

MAP

Shewing the Conquests
of
MOHAMMED ALI,
PASHA OF EGYPT
on the shores
of the
RED SEA.

Compiled with Notes
by
James Mackenzie,
Bengal Cavalry.
1837



وعندما وصل تقرير مورسبى إلى عدن أمر حاكمها بنشر العلم البريطانى على جزيرة موسى وذلك قطعا لدابر الشكوك فى ملكية بريطانيا لهذه الجزيرة، كذلك اصدر الحاكم أمره بشراء المدخل الذى يقود إلى قبة الخراب، وذلك فى حالة أن تكون مراسيه صالحة للابحار. كما اقترح حاكم عدن على هيئة مديرى الهند بأنه يرى أنه من المصلحة فى أن ينظروا فى محاولة امكانية وضع المخا فى يد امام صنعاء واعادتها الى شرعيته السيادية خاصة وأن امام صنعاء يجيش الجيوش لهذا الغرض وأنه يرى أن ازالة الشريف عن المخا مكسب لبريطانيا وذلك لان الشريف قد يتآمر مع الفرنسيين. وأشار الحاكم كذلك الى أنه يضع أهمية قصوى فى أن تبذل محاولة لعقد معاهدة للتجارة مع شيخ زيلع خاصة وأن هناك بعثة فرنسية ستصل حالا الى تلك المنطقة. وقد صدر الأمر بعد موافقة الهند وبريطانيا لمورسبى كى يتقدم ويقيم عقدا مع شيخ زيلع كما كان عليه أن يسعى لمصالحة شريف المخا. واستطاع مورسبى أن يسترضى الشريف حسين وأن يعقد معه اتفاقا تجاريا ثم تقدم الى زيلع وعقد مع رئيس شيوخ العرب هنالك وهو الشيخ محمد بحر قائد قوات الشريف فى المخا والذى تحتل أسرته فى زيلع مكان الصدارة والرئاسة اتفاقا آخرا[٦٥].

ويقضى اتفاق ١٣ سبتمبر ١٨٤٠م/١٢٥٦هـ مع زيلع بعدم اعلانه الا اذا فارق الشريف سدة الحكم فى المخا. ويشبه هذا الاتفاق ذلك الاتفاق المعقود مع تاجورة وذلك لانه كان على هذا الشيخ عدم التعامل مع أى قوة أخرى الا بعد التشاور مع حاكم عدن.وعدت السلطات البريطانية أنها فى مقابل هذا ستسعى الى تحسين الامكانات التجارية لزيلع. وبموجب المادة الخامسة من هذا الاتفاق تنازلت زيلع لبريطانيا عن جزر ايوباض Aubad وايبات Aybat وذلك لاستعمالها كمراسى للسفن البريطانية.[٦٦]

غير أن الوضع فى زيلع قد تطور عندما استولى شارماركى على تلك المدينة وحبس الحامية التابعة للشريف حسين بن على حيدر والتى كانت تتكون من ثلاثين رجلا.

---

(64) Ibid.

(65) Aitchison, C.U. op. cit, p. 114 .

(66) Loc. cit.

وسعى شارلماركى الى عدن وعرض على سلطاتها فى ٢٧ أغسطس ١٨٤٣م / ١٢٥٩هـ وضع زيلع تحت الحماية البريطانية . وعرض شارلماركى استعداده للمشاركة فى حرب تجارة الرقيق وتخفيض الرسوم الجمركية وفتح طريق هرر أمام التجارة البريطانية. وأرسل هينسى مقيم عدن للهند بهذا العرض. وكان رأى الهند أنه يجب عدم التدخل فى الشئون الداخلية والمنازعات القائمة بين شيوخ وحكام منطقة الساحل الافريقى للبحر الاحمر وأنه يجب التركيز على العلاقات التجارية والعمل على تنميتها وأن تعامل الهند بأكثر من هذا سيقحمها فى مسائل مكلفة وغير مربحة ومسيئة للمصالح البريطانية غاية الاساءة. وترى الهند أن تدخلها بصورة سافرة فى النزاع بين الشيوخ ربما يذاع خبره ويبلغ مسامع الدول الاوربية مما يثير غيرتها على الحكومة البريطانية . وتخلص الهند الى أنها تنظر لعدن كمحطة للتزود بالفحم وكمنطقة وسط بومباى والسويس ، وانها لا تسعى لامتداد أو توسع فيما وراء عدن وأنها تفضل وجود علاقات صداقة بينها وبين حكام منطقة البحر الاحمر.(٦٧)

ولعلنا بهذا نجد تلخيصا للسياسة الهندية التى تأبى التوسع وتعرف تماما أن مصالحها وسياستها يجب أن توجد للهند وخدمتها وليس لخدمة أهداف توسعية فى وقت كانت فيه الهند وبريطانيا تعتمدان على الاسطول فى تنفيذ سياستهما. عموما لم تجد مؤامرات شارلماركى فظل حاكما لزيلع وملحقاتها فى تبعية الباشا العثمانى الذى يحكم فى غرب الجزيرة العربية واستطاع الباشا التركى الذى يحكم فى الحديدة أن يعزل شارماركى فى يوليو ١٨٥٥م/ ١٢٧١هـ. هذا بالرغم من شارماركى يعتقد بأنه الحاكم الشرعى للمنطقة كما يثبت من شجرة نسبه التى أبرزها لبرتون حين زار المنطقة فى ١٨٥٤م/١٢٧٠هـ وجاء فيه أنه الشيخ رقم ١٦ فى الاسرة التى تناوبت على حكم زيلع.(٦٩)

(٦٧) فاروق عثمان أباظة، مرجع سبق ذكره ص ص ٣١٠ ـ ٣١١

(68) (IOR)L /P&S /18 /B.8.,Smae Memo.

(69) Ibid.

بين الهند والباب العالى والحبشة الداخلية:

أراد الباب العالى أن يثبت سلطته فى اليمن والمناطق التابعة لها على الساحل الافريقى فأرسل فى عام ١٨٤٧م/١٢٦٣هـ بعثه زارت شريف المخا. غير أن النزاع الذى استعر بين شريف المخا وامام صنعاء قلب مخططات الباب العالى ففى أوائل عام ١٨٤٨م/١٢٦٤هـ قام إمام صنعاء بحشود كبيرة نزل بها على مخا وزبيد وبيت التوخى واصبح الشريف حسين رهينة فى أيدى القبائل ولم يفرجوا عنه الا بعد أن دفع ٢٠٫٠٠٠ كرونة المانيا فدية. وتوقعت سلطات الهند أن يرسل الباب العالى حملة وذلك لمواجهة قبائل عسير التى كانت تنظم نفسها استعدادا لاجتياح تهامة كلها . وأرسلت الهند لتقول بأن الشريف حسين بن على حيدر يكن كراهية كبيرة للنصارى. وأنه ليس بالشيخ المناسب الذى يمكن أن ينيط به الباب العالى حكم اليمن واذا كان من حق الباب العالى أن يولى أحدا حكم اليمن فان «سيف الخلافة امام صنعاء» هو أحق الناس بذلك . أما إذا رفض امام صنعاء الانصياع الى سلطة الباب العالى فيمكن للباب العالى أن يرسل من لدنه موظفا تركيا ليحكم المدن الساحلية فى اليمن بنفس الاسلوب الذى كانت تدار به هذه المناطق فى فترة حكم باشا مصر.(٧٠)

قام شريف مكة مصحوبا بتوفيق باشا فى يوليو ١٨٤٩م/١٢٦٥هـ بزيارة لامام صنعاء لتصفية الاجواء السياسية . وبعد مفاوضات استمرت لعدة أيام وصلوا الى الاتفاق التالى :

أولا: أن الاراضى التى يحكمها امام صنعاء ستبقى تحت حكمه وهى فى حقيقتها اراضى تابعة للباب العالى وتحت سيادة السلطان.

ثانيا: تقسيم دخل هذه المناطق إلى نصفين : نصفه يذهب الى السلطان والنصف الباقى يصرف عن المنطقة لمقابلة المصروفات المدنية والقضائية والعسكرية وأن يقيم فى

(70) Ibid.

قلعة صنعاء ألف جندى من جنود السلطان لحفظ النظام بين القبائل المتمردة.

ثالثا: يجوز للامام أن يسحب من الخزينة شهريا مبلغ ٣٧٠٠ كرونة وذلك قبل أن يرسل النصيب الخاص بتركيا.[٧١] وقد أرسلت عدن فحوى هذا الاتفاق الى الهند وأوضحت مراميه من أنه يريد أن ينشط التجارة بين الداخل والخارج . وحكمت على الاتفاق بالفشل للتمزق الذى يلف المنطقة اذ ستقاوم القبائل دفع الضرائب والرسوم وليس لدى الاتراك ولا لدى الامام القوة الكافية التى تحمل هذه القبائل على الاذعان.

هذا ما كان من أمر الساحل الاسيوى للبحر الاحمر أما الامور على الساحل الافريقى فقد كانت تنذر بمشاكل جسيمة للاتراك الذين كانوا يحكمون هذا الساحل بشكل أو بآخر من الساحل العربى. وكانت سلطات الهند البريطانية تؤجج هذه المشاكل وتحركها . ففى خطاب بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٤٠م/١٢٥٦هـ أرسله سهلا سيلاسى حاكم اقليم شوا الحبشى أرسله بايعاز من المبعوث كاريف Krapf الذى قدم اليه خصيصا من عدن،الى حكومة الشركة فى الهند يقول فيه «أن العلوم والفنون التى هى عندكم لم تصل بعد الى بلادى فاطلب مساعدتى فى هذه المجالات» كما طلب سهلا سيلاسى أن يمدوه ببنادق ومدافع وذخائر. وأيد كرايف الخطاب وأوصى بفتح قنوات مع شوا باعتبارها أحد الطرق التجارية الهامة التى يمكن بالتحكم فيها التحكم فى وقف تجارة الرقيق وبسط النفوذ البريطانى[٧٢]

فى وسط افريقيا وساحلها الشرقى . وأيدت حكومة بومباى طلب التعاون كما أيدته حكومة الهند ومجلس مديرى الهند وعقدت معاهدة[٧٣] مع شوا فى ١٦ نوفمبر ١٨٤١م/١٢٥٧هـ

واستمرت المناورات الهندية على الساحل الشرقى لافريقيا وفى ظهيره تؤلب الشيوخ المحليين ضد الحكم الاسلامى وتحاول أن تجد للحبشة منافذاً على الساحل وكان

---

(71) Ibid.

(٧٢) فاروق عثمان أباظة، مرجع سبق ذكره ص ٣٢٧.

(73) Aitchison ,C.U. op.cit, vol v11, p.p.185-187.

من جملة محاولاتهم ما قام به بلاودن فى نوفمبر ١٨٤٩/١٢٢٦هـ حين عقد معاهدة مع الراس على فى قوندار فى تلك السنة باسم ملكة بريطانيا العظمى. وقد تعهد الجانبان فى الاتفاق بالعمل للمحافظة على فتح قنوات آمنه بين الساحل وبين الحبشة.(٧٤)

خطط الحاكم التركى لمصوع فى ١٨٥٣م/١٢٦٩هـ حملة بحرية وبرية ضد أمفيلا لتأكيد سلطة السلطان وتحصيل الضرائب ولكنه تراجع عنها أخيرا . والمهم فى خبر هذه الحملة أن الباشا التركى سأل بلاودن عما إذا كان يعتبر الحبشة باشوية سلطانية وردِ بلاودن بأنه لا يعرف من هذا الأمر شيئا بالرغم من أنه يدرك أن كل من مصر وتركيا «لا ينيان يسعيان لحيازة تلك الأرض الطيبة». وحين تصرف الباشا التركى فى مصوع مع القنصل بلاودن فى ١٨٥٤م/١٢٧٠هـ تصرفا اعتبره الاخير مشينا أرسل اللورد ستراتفورد دى كليف مذكرة الى الحكومة التركية جاء فيها : «أن الحكومة البريطانية لا تشارك الباب العالى الرأى فى ادعائه السيادة على أماكن لم يحتلها من قبل، وأنه ينبغى على الباب العالى أن يعمل لتنظيم الادارة فى المناطق التى تقع تحت سيطرته دون منازع بدلا من أن يسعى لزيادة رقعة أرضه ويسعى لفساد استقلال دول أخرى فى الوقت الذى تعشعش المتاعب فى أرضه،كما أنه ليس من حسن السياسة أن يغلق منافذ التجارة أمام «اكثر حلفائه صدقا».وأفرخت المذكرة عن معاقبة قائم مقام مصوع من قبل حكومته غير أن الحكومة العثمانية لم تسحب دعواها على الحبشه.وجاء رأى اللورد ستافور أن يخاطب الباب العالى فى هذا الأمر مرة أخرى ووافقت الحكومة البريطانية . وقام الملك تيودور بعد هذا مباشرة باحتلال أرض الشوا وأدخل الجالا والقبائل المجاورة تحت سلطته وأعلن بأن سيحارب مصوع وذلك لفتح الطريق بين الحبشة الشمالية والبحر الاحمر(٧٥).

كتب القنصل البريطانى فى مصر إلى اللورد ستاتفورد يقول بأن تجارة الحبشة ستزدهر مع فتح قناة السويس وأن ذلك سيدفع بالدول الاوربية الاخرى لحيازة مستعمرات على ساحل البحر الاحمر. وطلب القنصل دراسة هذه المسألة كما اقترح

(74) (IOR)L /P&S /18 /.8. Smae Memo.

(75) Ibid.

تحريض الباب العالى لكى يتنازل عن موضوع الحبشة وذلك لوصل الحبشة بالبحر الاحمر وادخالها فى دائرة التحديث. ووافق اللورد كارندون على الاقتراح وطلب الى ستاتفورد بأن ينصح الباب العالى للعمل على تنظيم علاقته فى مصوع ذات الاهمية لتركيا والتى لن تستطيع تركيا أن تحميها فى حالة أن يغير عليها حاكم الحبشة[٧٦]. وعموما اندلعت فى الحبشة ١٨٥٦م نهاية ١٢٧٢هـ اضطرابات داخلية أجلّت الأمر.

وقامت فى نهاية ١٨٥٤م/أوائل ١٢٧١هـ بعثة من عدن تحت اشراف حكومة بومباى بغرض استكشاف المنطقة بين بربرة وزنجبار بقيادة الملازم بروتون Bruton توغل فيها برتون حتى هرر ثم عاد إلى بربرة . وقامت البعثة من بربرة الى أوجادين فاغارت عليهم بعض القبائل الصومالية وقتلت بعضهم وهرب الباقون الى عدن[٧٧]. وأسرعت سفن الحرب تحاصر ساحل الصومال وتم فى ١٨٥٦م/١٢٧٣هـ عقد معاهدة مع بعض شيوخ الصومال قضت بالسماح للتجارة البريطانية فى أراضيهم وبالغاء تجارة الرقيق وبوجود وكيل بريطانى حين يكون ذلك أمرا مرغوبا فيه.[٧٨].

جزيرتا برم وسقطرة:

احتلت شركة الهند الشرقية جزيرة برم ولكنها أخليت فى ١٧٩٩م/١٢١٤هـ بموافقة اللورد ولسلى الذى لم ير وقتها فائدة من احتلالها أو من احتلال عدن. وفى نوفمبر ١٨٥٦م/١٢٧٣هـ اقترحت حكومة بومباى على كلكتا فلندن أن تقوم باحتلال جزيرة برم الواقعة على مداخل البحر الاحمر . جاء فى تقرير البريجيدير كوجلان المقيم السياسى فى عدن انه فى حالة افتتاح قناة السويس للملاحة فان امتلاك تلك الجزيرة سيخدم الاغراض البريطانية فى تلك المناطق الخاصة وأن الفرنسيين قد قاموا سلفا باجراء مسح لتلك الجزيرة وأوصوا باحتلالها. ويرى كوجلان بأن حيازة تلك الجزيرة باسم انجلترى

(76) Ibid.

(٧٧) جاد محمد طه، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٧

(78) Aitchison, C.U. op.cit p. 114.

سيوقف تجارة الرقيق الجارية فيما بين زيلع وتاجورة وساحل زنجبار وموانئ اليمن وأن وجود منشأة أسطولية صغيرة على تلك الجزيرة سوف تكون كافية لمراقبة منافذ البحر الأحمر والتثبت من كل السفن التى تبحر فى البحر الاحمر شمالا أو الى الجنوب. وأشار كوجلان بأن السيادة فى الجزيرة ليست لأحد وذكّر باحتلالها سابقا من قبل بريطانيا. وأشار إلى أن الباب العالى ـ اذا سئل عن ملكيتها ـ فسيدعيها «كما يدعى اليمن التى لا يمارس على معظمها أى سيادة»(٧٩). أما مسألة جزيرة سقطرة فتدخل فى باب المنافسة الفرنسية البريطانية. وصلت انباء فى مايو ١٨٥٩م/١٢٧٥هـ تفيد بأن شركة فرنسية معينة قد تقدمت الى القسطنطينية لشراء جزيرة سقطرة التى تحرس مدخل البحر الأحمر ويمتلكها شيخ عربى.(٨٠) وعلى الفور ابرق اللورد مالمسبرى الى السفير بلوير ليتصل بالباب العالى ويوقف البيع . ورد بلوير بأن الاعتقاد السائد هنا أن الجزيرة تابعة لامام مسقط فسئلت وزارة الهند عما إذا كان من المرغوب فيه الاتصال بامام مسقط لرفض بيع الجزيرة للفرنسيين. وجاء فى رد وزارة الهند ما يلى:(٨١) يبدو من أرشيف وزارة الهند أن الحكومة البريطانية قد حاولت شراء هذه الجزيرة من سلطان قشن غير أن ذلك السلطان رفض بيعها أن هناك مذكرة عن جزيرة سقطرة كتبها الليوتنانت ولستد التابع للاسطول الهندى ونشرت فى المجلد الخامس للجمعية الجغرافية الصادر فى عام ١٨٣٥م/١٢٥١هـ يقول فيه «أن الجزيرة تقع على مقربة من خط سفننا التى تبحر من رأس الرجاء الصالح ويقال بأن الكمودور بلانكت قد اعطى حين احتل الفرنسيون مصر صلاحية احتلالها ولكنه لم يفعل». وفى يوليو التالى تجدد الحديث حول بيع الجزيرة للفرنسيين وأكد بلوير أن الجزيرة هى من أملاك سلطان قشن وأن سلطات الهند البريطانية ستمنع السلطان المذكور من بيعها.

---

(79) (IOR) L /P&S /18 /B.8. Same Memo.

(80) Ibid.

(81) Ibid. L

الهند والفرنسيون:

بدأت الرحلات الاستكشافية للفرنسيين على سواحل البحر الاحمر منذ ١٨٣٥م حين قام الفرنسيان كومب Combes وتاميزييه TAMISIER برحلة على سواحل البحر الاحمر وقدما تقريرا عن النشاط البريطانى فى تلك المنطقة. وما أن بلغ خبر هذه البعثة لندن حتى حركت اللجنة السرية التابعة للهند فى لندن مقيمها فى عدن لاحباط محاولات الفرنسيين فى زيلع،وكانت رحلة مورسبى فى ١٨٤٠/١٢٥٦هـ التى أشرنا اليها آنفا. وفى ١٨٤٥/١٢٦١هـ نجحت السفينة الفرنسية أرشميدس القادمة من الصين أن تعبر البحر الاحمر الى السويس بعد أن غشت ميناء عدن وأصبح هناك طلب فرنسى لاقامة مخزن فحم فرنسى فى عدن ذاتها. ونظرت اللجنة السرية للهند فى هذا الطلب واخطرت حكومة الشركة فى الهند بأنها تحبذه وذلك لان هذه المحطة ستكون تحت بصر البريطانيين فى عدن وأن وجود مخزن للفحم للفرنسيين فى عدن سيصرفهم عن البحث عن مناطق أخرى يستعمرونها لتحقيق تلك الغاية. ولم تقتنع كلكتا بوجهة النظر هذه وأبلغت مقيمها فى عدن أن لايعمل بموجب خطاب اللجنة السرية وأن ينتظر تعليماتها فى هذا المجال.(٨٢)

وفى أبريل ١٨٥٠/١٢٦٦هـ كتب أحد الوكلاء القنصليين لفرنسا فى مصوع الى القنصل البريطانى عن منطقة عِد Edd التى تقع الى الجنوب من أمفيلا والتى ادعى أن شركة فرنسية قد اشترتها من حاكمها المحلى فى أغسطس ١٨٤٠/١٢٥٦هـ. وأصدر اللورد بالمرستون أمره بتجاهل هذا الامر كلية. كما أبلغ القنصل بلاودن من مصوع فى أبريل ١٨٥٢/١٢٦٨هـ بأن هناك سفينة حربية لفرنسا عليها ٣٢ مدفعا تمخر البحر الأحمر منذ ١٢ شهرا.ورأى القنصل فى تحركات هذه السفينة مايثبت بأن فرنسا تريد أن تأخذ مكانها على ذلك الساحل. وأكدت الحكومة الفرنسية للورد كاولى بأنها لم تسع لاحتلال أى منطقة فى ذلك الساحل لا فى أمفيلا كما يشاع ولا فى أى منطقة أخرى(٨٣).

---

(٨٢) فاروق عثمان أباظه، مرجع سبق ذكره ص ص ٣٣٤-٣٣٥

(83) (IOR) L /P&S /18 /B.8. Same Memo.

يبدأ الاهتمام الفرنسى المكثف بالبحر الأحمر وبساحل شرق أفريقيا المجاور له مباشرة بحادثة غرق لامبرت الممثل القنصلى الفرنسى فى عدن فى عام ١٢٧٦/١٨٥٩هـ بينما كان يستقل مركبا من الحديدة الى تاجورا. ولما كانت المركب تابعة لميناء زيلع وبما أن فرنسا اتهمت حاكم زيلع بافتعال حادث الغرق وتدبيره فقد أثار هذا الامر هواجس السلطات البريطانية وأثيرت مسألة بحث السيادة على زيلع. قام الكابتن بليفير والكابتن شيرارد أوزبورن بالتحرى فى الحادث. وجاء التقرير بأن الامر غير مدبر. ولم تقتنع فرنسا بالتقرير فأرسلت السفينة الحربية لاسوم الى زيلع فى ١٢٧٧/١٨٦٠هـ وقامت السفينة باعتقال حاكم زيلع وتعيين آخر بدلا منه. ويفيد تقرير من الكابتن برتون بأن الحاكم وبعض اتباعه قد أخذهم الفرنسيون الى الحديدة ليحاكمهم حاكمها الا أنه رفض فتقدموا به الى جدة حيث الحاكم العام لليمن فرفض هو الآخر التدخل. وتوفى حاكم زيلع المسن على متن السفينة الفرنسية وسيق الآخرون الى فرنسا للمحاكمة. وطلبت فرنسا، بعد هذا تعويضا من الباب العالى فوافق الباب العالى على دفع ٣٠٫٠٠٠ دولار غرامة لفرنسا على أن تدفع الغرامة من دخول اليمن التى ستوقف للوفاء لهذا الدين.(٨٤)

ظهر الفرنسيون مرة أخرى فى ديسمبر من هذه السنة جوار مصوع ثم تحركوا الى زولا فى خليج عد وليس وخرج بعض أفراد هذه الحملة الى الساحل الافريقى فى محاولة للاتصال بشيخ التيجرى الذى يقيم فى الظهير ولكنهم فشلوا فى الوصول اليه بسبب الاضطرابات الداخلية فى منطقة الحبشة. وفى ٤ يناير ١٢٧٦/١٨٦٠هـ أرسل الفرنسيون بعض الاسلحة لحاكم التيجرى. ولم تجد سلطات الهند ازاء هذه التحركات الا أن تتحرك بدورها فأرسلت البريجادير كوجلان فى ١٦ يناير ١٢٧٦/١٨٦٠هـ مع بيرجز من عدن للقيام برحلة فى البحر الاحمر. زارت البعثة برم ومصوع وخرائب عد وليس ثم زولا وديسى. وجاء فى تقرير كوجلان بأن الاتراك فى مصوع يتوجسون من التحركات الفرنسية فى البر الافريقى بل فى مصوع نفسها حيث وافق الباب العالى على منح الفرنسيين قطعة أرض فى شمال الجزيرة ليشيدوا عليها كنيسة. وجاء فى التقرير كذلك بأن عد وليس وزولا لاتصلحان قاعدة للاسطول الفرنسى وعبر عن اقتناعه بأن ديسى يمكن

---

(84) Ibid.

أن تصلح كمقر للاسطول وكنقطة استراتيجية حصينة تتحكم تماما فى فى خليج انسلى. وعبر البريجادير فى تقريره عن أن هذه المنطقة هى أصلح المناطق فى البحر الاحمر لهذه الاغراض. ويذهب التقرير الى أن الكثير من أهل ديسى يعملون فى محطة الفحم فى عدن، وأنهم مقتنعون بقوة«الامة الانكليزية»،وعرف البريجادير من بعض السكان بأن الفرنسيين قد أجروا مسحا للمكان بهدف فتح تجارة فرنسية رائجة مع الحبشة. وقد جاء كوجلان من العلامات والشواهد والمخلفات مايدل بأن الفرنسيين كانوا هنالك. وقرر كوجلان بأن مايقوم به الفرنسيون جد خطير لانه سيقود الى التدخل الفرنسى فى الاتصالات مع الهند، واقترح بأن تشترى بريطانيا المكان باسم أحد مواطنيها ثم يحوله بدور للتاج.[٨٥]

كانت هذه الاجراءات الفرنسية تتم بواسطة وزير الاسطول ولم يكن وزير الخارجية يعلم عنها شيئا كثيرا حيث رأى وزير الخارجية الفرنسية حين علم بالامر بأن حيازة تلك المنطقة ليست من السياسة فى شئ.«فاذا كان المقصود بها معارضة البريطانيين فان هذا الامر سيدفع بالبريطانيين لحيازة موانئ أخرى على البحر الأحمر».كما أبدى هذا الوزير رأيه بأن هذه المناطق تابعة للباب العالى. وحين أثير الامر بين وزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا فى ديسمبر ١٨٦٠/١٢٧٧هـ عبر الاول للثانى عن جهله بهذه المخطوطات تماما وأنكر أن تكون لفرنسا أى سياسة معينة تجاه تلك المناطق الا ماكان من رغبة فرنسا فى أن تظهر كحامية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية. ولكن بالرغم من هذا استمرت المحاولات الفرنسية فزارت سفينة حرب فرنسية ديسى وعد وليس فى يناير ١٨٦١/١٢٧٧هـ وأهدت شيخ ديسى برميلا من البارود. كما أرسلت فرنسا فى ١٨٦٢/١٢٧٨هـ أهالى زيلع الذين أعتقلتهم فى حادثة لامبرت بعد أن أفرجت عنهم الى مينائهم يرافقهم شافير«الترجمان» المترجم الاول للسفارة الفرنسية فى القسطنطينية ومعه مبلغا من المال ليشترى به منطقة فى مجاورة البحر الاحمر،ثم ماكان بعد ذلك من وصول سفينة حرب فرنسية اشترت منطقة أبوخ«جيبوتى» من حكام تاجورة ورهيطة بمبلغ ١٠٫٠٠٠ دولار «وهى منطقة تقع بين برم وتاجورة فى مواجهة عدن تماما وهى اقرب الى ممرات باب المندب من زيلع»[٨٦] وعموما فبالرغم من توقيع معاهدة أبوخ فى باريس فى

(85) Ibid.

(86) Ibid.

١١مارس ١٨٦٤م/١٢٨٠هـ. بين وزير خارجية فرنسا وبين دين عبد الرحمن ممثل شيوخ المنطقة» الا أن الفرنسيين لم يقوموا بنشاط فعلى فيها الا فى ١٨٨٢م/١٢٩٩هـ

بين تركيا ومصر والهند

أرسلت الحكومة العثمانية ازاء هذا التنافس الانكليزى الفرنسى الى بورتو افندى قائم مقام مصوع بأن يعمل على تثبيت السلطة العثمانية فى تلك المناطق دون استعمال القوة. وبدأ القائم مقام ـ عن طريق أحمد ارى أحد أفراد أسرة النواب-فى اغراء الاهالى لاعلان تبعيتهم للباب العالى. وبالفعل تمكن قائم مقام مصوع فى ديسمبر ١٨٦١م/١٢٧٨هـ من رفع الراية العثمانية دون مشقة على الرقعة الممتدة على طول الساحل من زولا الى ايث Ayth وعلى جزر دهلك وجزيرة ديسى،كما قبلت الاميرة عليه ايداو حاكمة مفيلا الحماية التركية واعطاها قائم مقام مصوع راية عثمانية لترفعها عند ظهور السفن النصرانية فى خليج أمفيلا.وقد أثار هذا الامر نجاشى الحبشة فطفق يعد العدة لمحاربة الاتراك(٨٧).

سعى اسماعيل باشا لالحاق مينائى سواكن ومصوع بمديرية التاكا بالسودان وتم له ذلك فى مايو ١٨٦٥/١٢٨٢هـ حيث وافق السلطان على سلخ مينائى سواكن ومصوع من ادارة جدة وضمها للادارة المصرية. وفى العام التالى صدر فرمان الوراثة الصلبية الذى منح اسماعيل«حكومة وراثية فى مصر وفى جميع الملحقات والاراضى التابعة لها وفى قائم مقامتى سواكن ومصوع».(٨٨) وفى ١٨٧٠م/١٢٨٧هـ تعين حاكم مصرى للمنطقة من السويس الى رأس جارد افوى وكان من رأى سلطات الهند لحكومة لندن أن تطلب الى الحكومة العثمانية عدم التدخل فى شئون المناطق التى تقع فيما وراء باب المندب. ولم تقر حكومة لندن هذه السياسة ولم تعمل بها خاصة وأن بريطانيا قد طلبت الى الباب العالى ومصر فى يوليو ١٨٦٧/١٢٨٤هـ أن يمكنانها من التسهيلات اللازمةفى

(٨٧) مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية العدذ الأول ـ المقال السابق ص ٥١٧.

(٨٨) شوقى عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الاحمر (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩). ـ القاهرة، ١٩٥٩ ـ ص ص ٤٢ ـ ٤٣.

(IOR)L /P&S /18 /B.8., Same Memo.

انفاذ حملة لضرب الحبشة وقد أعطاها والى مصر تلك التسهيلات[٨٩]. فلا غرو فى أن حكومة لندن قد وجدت فى حكومة القاهرة مطية لاهدافها التى ربما تكلفها كثيرا اذا حاولت تحقيقها بطريق آخر.

الهند وايطاليا:

حرض سابيتو أحد المبشرين الايطاليين العاملين فى ساحل الصومال، منابريا Manabrea رئيس وزراء ايطاليا ووزير خارجيتها، على محاولة استعمار منطقة على سواحل البحر الاحمر. وقابل هذا المبشر الملك الايطالى عمانويل ليقنعه بحيازة منطقة على البحر الاحمر. أدى اهتمام سابيتو وغيره من رجال الفكر فى ايطاليا الى اهتمام الصحافة الايطالية بهذا الموضوع. وكانت نتيجة هذا الاهتمام أن انعقد فى جنوه فى ٢٣ أكتوبر ١٨٦٩ مؤتمر للغرف التجارية الايطالية نظر فى أمثل الطرق للافادة من قناة السويس. وقرر المؤتمر انشاء محطة تموين للسفن التجارية الايطالية فى منطقة شرق أفريقيا.[٩٠]

أسرع سابيتو الى الساحل الافريقى من البحر الاحمر واقام فى ١٥ نوفمبر ١٨٦٩م/١٢٨٦هـ اتفاقا مع الشيخين حسين بن أحمد وابراهيم بن أحمد حصل بموجبه على قطعة أرض تطل على خليج عصب باسم شركة روباتينو Robattino للبواخر التجارية. كما استطاع سابيتو أن يعقد فى ١١ مارس ١٨٧٠م/١٢٨٦هـ اتفاقا آخر مع ثلاثة من شيوخ الداخل واستطاع أن يرفع العلم الايطالى فى ١٣ مارس ١٢٨٦/١٨٧٠هـ على سواحل البحر الاحمر. واحتجت مصر على التصرف الايطالى وذهب احتجاجها سدى حيث كانت مشلولة الارادة بفعل التسلط الاوربى.[٩١]

---

(٨٩) للتفصيلات راجع: نعوم شقير، تاريخ وجغرافية السودان (بيروت، ١٩٦٧) ص ص ٥٥٤ وما يليها.

(٩٠) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، الاستعمار الايطالى ... ص

(91) Hertslet , op. cit.vol11 p.p. 442-445.

رأت الهند فى وجود ايطاليا فى البحر الاحمر أمرا خطيرا وأبرقت الى لندن تشرح أمر السيادة على تلك المناطق (٩٢)، ولم تتحرك لندن. وتحايلت ايطاليا حتى لاتصطدم بسياسة لندن ولذلك عملت الحكومة الايطالية تحت دثار الشركة. ولم يكن هذا الامر بخاف على حكومة دزرائيلى الا انها كانت تدرك أن ايطاليا ليست ندا يخشى بأسه. وشجع تغاضى حكومة بريطانيا الحكومة الايطالية على التوسع.

أثر الاحداث فى الادارة الهندية:

فى ١٢ مارس ١٨٧٢م/١٢٨٩هـ كتبت حكومة الهند الى حكومة لندن تطلب اليها ابعاد حكومة بومباى من التعامل فى الشئون الخارجية.(٩٣) احتجت حكومة الهند بأن «التزايد فى سهولة المواصلات، وانتعاش التجارة التى ربطت أواصرها بين هذه الاجزاء والقوى السياسية الاخرى فى أوربا ولاسباب أخرى مختلفة فان علاقتنا مع هذه الاقطار اكتسبت أهمية لم تكن لها فى سالف الايام.....ان هذه الظروف قد طوت فى جنباتها مسائل سياسية ذات طبيعة عالمية ولهذا فلن تتوفر فى حكومة أقل سلطة من حكومة الهند المعرفة والدراية وبذل النفوذ لتوجيه هذه الامور والسيطرة عليها وتسويتها....فى السنين الماضيات حيث كانت البخاريات تعيش طفولتها ولم يكن البرق معروفا بعد، كان المرغوب فيه أن يترك البت فى هذه المسائل لسلطات تابعة يمكن أن تقوم فيه بدور مؤثر حيث كان لهذه السلطات اتصال اسرع واكثر انتظاما بتلك الجهات....»(٩٤)

وعندما استشيرت حكومة بومباى فى الامر ايدت أن تؤول كل المسئوليات الى الحكومة العليا«وذلك لان هناك مسائل كثيرة تتصل بالنواحى السياسية والمادية وغيرها

---

(92) (LOR) L /P&S /18 /B.8., Same Memo.

(٩٣) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة ... ص ص ١٧٣ـ١٧٦.

(94) Lorimer , J.C., op cit, vol1 part 1, p.265.

هى من الزم شئون الحكومة العليـا فى الهند وأخصهـا...»وتضيف حكـومة بومباى فى خطابها[٩٥]المؤرخ ٨أغسطس ١٢٨٩/١٨٧٢هـ بأن الاتصالات المباشرة التى تزايـدت وتيسرت وربطت بين أوربا وآسيا والتى جاءت كنتيجة طبيعية لتشغيل قناة السويس والتطور التقنى السريع فى أعمال البريد والبرق نفت السبب الرئيسى الذى جعل حكومة بومباى مسئولة عن تلك المناطق..«ان قرب بومباى فى هذه النواحى جغرافيا قد اتلفته سرعة البرق مما جعل الاتصال بالمركز فى كلكتا لاتخاذ الرأى وتحمل المسئولية أمرا أسرع من أن تكون هناك نقطة وسيطة تتوقف عندها الرسائل ثم يعاد ارسالها مرة أخرى الى كلكتا».ويسترسل خطاب بومباى ليقول بأن هناك كثيراً من القوى الاوربية المتطلعة الى اقامة علاقات مع هذه المناطق مما يستلزم اشرافـا اكبـر وسلطـة أعلى ممـا لدى بومباى«ففى عدن على سبيل المثال اتى فتح قناة السويس بأساطيل لقوى صديقـة وأخرى غير صديقة.وأن الدولة الصديقة قبل غيرها تتساءل عن الحق البريطانى فى تلك المناطق. ولذلك فاننا نجد أنفسنا وقد حُشرنا فى وضع لايخص الهند اختصاصا مباشرا اذ لم يعد الاهتمام بهذه المناطق اقليميا انما عاد امبراطوريا، ولهذا فاننا نرى أن سلطتنا هناك لن تكون الا ضعيفة. ان البخاريات التى صارت تفد المنطقة تريد لها محطات للتزود بالفحم على امتداد طريقها وهذا بالطبع أمر يتعدى طاقة مسئوليتنا. كما أننا نجد أن المسائل الخاصة بتجارة الرقيق قد صارت من الشئون الامبريالية». كما ترى أن حكومة بومباى« أن هذه المسائل تحتم أن يكون هناك تغير فى طبيعة العلاقـة بـين الحكومـة الامبريالية وبين حكومة الهند فى المسائل التى تقع فى نطاق السياسة الخارجية فى الشرق والتى تتطلب إعمال الفكر والتدبر والنظر فى الشئون المادية والسياسية التى ولدتها الظروف الراهنة....».

وقد أقرت وزارة الهند فى لندن هذا التغيير[٩٦] فى ٢٣ يناير ١٨٧٣م/١٢٨٩هـ. ولم تعد بومباى مسئولة عن نطاق الامن الهندى،واصبح الامر لحكومة سملا تفاوض فيه لندن التى كان رأيها واجب التنفيذ.

---

(95) Ibid p. 266-267.

(٩٦) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة .. ص ١٧٦.

BRITISH INDIA AND THE POLITICAL CURRENTS IN THE RED SEA 1827 - 1872.

A.A. IBRAHEEM
M.A.PH. D.

This period is of great importance in the history of the Red Sea. The technological achievements and the political factors working in British India had their reflections on the Red Sea.

The advent of steam as a new source of power, the settingof telegram cables from Europe to India through this region together with tie results of the Indian revolution of 1858, the opening of the Suez Canal and the abolition of the Indian navy necessasited great stratigical, political and administrative changes in India which had in turn their effect on the history of the Red sea.

The government of India worked hard to create a security belt round India so as to meet all the other powers and deal with them outside India proper. The Arabian Gulf used to form the outskirts of this security belt and Bombay government, was held respensible for all matters concerning these districts west of the Indian frontiers.

The new factors that had their origins in these years facilitated the coming of major international powers in the Red Sea and east,African coasts as well as the direct contact between London and Calcutta.The security belt for India had to extend further to meet the new situation and matters of international concern. In spite of canning arbiteration that divided the Arabian parts from the African parts of the Kingdom of Sayed Said so as to keep away any foriegn influence, save the Indian from the coasts of the Arabian Gult, these international influences, were heading fast and direct towards the Arabian Gulf.

The relationship with major international powers and its implications should remain decisively British because Britain had to fish in other waters and India

was not their only imperial concern, though their main, should by then, hold a major part in the politics of the region. Bombay government was then deprived in 1872 of its traditional role and the Indian government in Calcutta shouldered the responsibility with the British government in dealing with the politics of the region which was growing active. Calcutta was to advise and London alone became responsible for the imprial decisions.
